الأمم المتحدة

A/C.3/53/SR.17

Distr.: General

9 April 1999
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ١٧

المعقودة في المقر، نيويورك،

يوم الاثنين، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد حشاني ..... (تونس)

ثم: السيدة ساندرو (نائبة الرئيس) ..... (رومانيا)

المحتويات

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع)

اختتام المناقشة العامة

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥.

البند ١٠٣ من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (تابع) (A/53/38/Rev.1 و A/53/72-S/1998/156 و A/53/87 و A/53/95-S/1998/311 و A/53/167 و A/53/203 و A/53/318 و A/53/354 و A/53/363 و A/53/376 و A/53/409 و A/53/447)

البند ١٠٤ من جدول الأعمال: تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (تابع) (A/53/72-S/1998/156 و A/53/87 و A/53/95-S/1998/311 و A/53/38)

١ - **السيد طابون** (مالطة): أعرب عن تأييده للجهود الرامية إلى إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في جميع برامج وسياسات الأمم المتحدة. وقال إن الأهداف الرئيسية لسياسة مالطة الوطنية بشأن المساواة بين الجنسين هي تعزيز المساواة بين الجنسين والقضاء على جميع أشكال التمييز القائم على نوع الجنس والنهوض بالمرأة في المجالات القانونية والمدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقال إن تحقيق تلك الأهداف ينطوي على عملية ديناميكية تراعي الآثار المختلفة للسياسات والتشريعات على المرأة والرجل بسبب اختلاف مركزهما، وحالتهما الاقتصادية، وفرصهما في الحصول على الموارد، والمشاركة في اتخاذ القرار وأدوارهما الاجتماعية.

٢ - ومضى قائلا لقد أوضحت مالطة تصميمها على إرساء المساواة الفعالة بين الجنسين بإنشائها لأمانة تعنى بالمركز المتساوي للمرأة وللجنة للنهوض بالمرأة. وتعتبر أولى الهيئتين متعددة الأبعاد لأنها تؤثر في الأنشطة التي تضطلع بها جميع الإدارات الحكومية فيما يتعلق بالقضايا التي تؤثر على المرأة. كما شجعت مالطة المبادرات وحاولت التأثير بطريق مباشر على خطط العمل والبرامج الحكومية وذلك لضمان أن تحقق آثار إيجابية بالنسبة للمرأة. أما الهيئة الثانية فقد أنشئت لغرض محدد وهو مساعدة الحكومة في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى تسهيل النهوض بالمرأة في المجتمع المالطي. وتتمثل مهمتها الأساسية في القضاء على أي تمييز يُمارس ضد المرأة وفي تعزيز الفرص المتساوية بين الرجل والمرأة في جميع قطاعات المجتمع.

٣ - واسترسل قائلا إن مالطة قد أوفت بشكل كامل بالتزامات وأهداف المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ويتم تنفيذ منهاج عمل بيجين بالتعاون مع مختلف الوزارات في مالطة وكذلك مع المنظمات غير الحكومية والأحزاب السياسية ومختلف أنواع الهيئات والنقابات وأرباب العمل والمؤسسات الهامة الأخرى في المجتمع المالطي. وامتثالا للتوصيات الواردة في منهاج عمل بيجين بضرورة أن تقوم جميع الحكومات بوضع خطط عمل وطنية لتنفيذ المنهاج، أعدت لجنة النهوض بالمرأة برنامج عمل للفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠ اشتمل على ١٠ أهداف رئيسية هي إدماج المساواة بين الجنسين في جميع قطاعات المجتمع المالطي؛ وزيادة تمثيل المرأة في عملية اتخاذ القرارات؛ وتحقيق الوفاق داخل الأسرة والاضطلاع بمسؤوليات العمل والمسؤوليات الوطنية؛ والقضاء على العنف ضد للمرأة؛ ومساعدة المرأة في التغلب على الآثار السلبية للمشاكل الاجتماعية؛ وإجراء الإصلاح التشريعي؛ وتحقيق المساواة في الحصول على فرص التعليم والتدريب؛ وتحسين صحة المرأة؛ والتعاون مع المنظمات الدولية؛ وتنفيذ ورصد وتقييم برنامج العمل.

٤ - وقال إن مالطة تؤمن بشدة بأن التعليم هو الاستراتيجية الرئيسية الطويلة الأجل التي سوف تكفل أن تصبح المساواة بين الجنسين عنصرا طبيعيا في الثقافة الوطنية. وقال إنه من المشجع أن عدد النساء يزيد عن عدد الرجال في جامعة مالطة.

٥ - ومضى قائلا إنه فيما يتعلق بموضوع العنف الموجه للمرأة، هنالك وحدة العنف العائلي يديرها برنامج تطوير الرعاية الاجتماعي وتقدم خدمات المرشدين الاجتماعيين الرعاية في مجال المساعدة والمتابعة. وأنشأت الوحدة فريقي دعم لمساعدة النساء اللائي أسيئت معاملتهن في إيجاد بيئة مواتية للنمو الفردي ولفهم التجارب التي مررن بها.

٦ - وقال إنه فيما يتعلق بتمثيل المرأة في عملية اتخاذ القرار، ينبغي ملاحظة أن زيادة كبيرة قد تحققت في عدد النساء الممثلات على صعيد المجالس المحلية والبرلمان الوطني ولكن لا يزال هنالك الكثير الذي ينبغي عمله لتحقيق مستوى مرض من المشاركة.

٧ - واستطرد قائلا إن عددا متزايدا من الدول بدأ يدرك أن إهمال المرأة ينطوي على تكلفة مرتفعة بالنسبة للمجتمع ويشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية للمرأة وهو أمر صارخ لا يمكن تجاهله. كما أن الاعتراف بمساواة المرأة يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وفي خفض معدل الخصوبة ووفيات الأمهات وفي زيادة معدلات صحة الطفل وبقائه ويقلل من نمو السكان. ويعتبر الاستثمار في المجالات ذات الصلة بالمرأة ولا سيما في مجال التعليم أمرا ضروريا لخفض معدلات الفقر ولزيادة الإنتاجية والرفاه للمجتمع ككل.

٨ - **السيدة ديفي** (الهند): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلت به إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ بشأن القضايا قيد النظر. وقالت إن الهند قد قدمت بيانا شاملا في الدورة الثانية والأربعين للجنة مركز المرأة أوجزت فيه تطور السياسات التي اعتمدتها الهند للنهوض بالمرأة في إطار مبدأ المساواة بين الجنسين الوارد في الدستور. وقد تطورت تلك السياسات التي قامت أساسا على نهج "الرعاية" نحو فكرة "النهوض والتمكين". وقد انعكس النهج الجديد في السياسة الوطنية لتمكين المرأة التي وضعت في أعقاب انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقدم البيان أيضا تفاصيل عن الجهود التي تبذلها الهند للتصدي للتحديات المتعلقة بحقوق الإنسان للمرأة، من الفقر وتخلف النمو إلى الاتجار بالنساء والأطفال والعنف الموجه ضد المرأة والإرهاب. كما قدم معلومات عن المبادرات التي تم اتخاذها لمعالجة مشاكل انعدام المساواة والتمييز وحقوق الإنسان والتنمية من خلال عدد من التدابير المتخذة لصالح الطفلة والتمكين السياسي للمرأة.

٩ - وأردفت قائلة إنه فيما يتعلق بتقرير الأمين العام عن الممارسات التقليدية أو العرفية التي تؤثر في صحة النساء والفتيات، يسر الحكومة الهندية أن تؤكد أن كثيرا من التوصيات الواردة فيه قد جرى إضفاء الصبغة المؤسسية عليها في الهند. وأنشأ البرلمان مختلف الهيئات واللجان لحماية حقوق المرأة ولمعالجة الموضوع العام المتعلق بالنهوض بالمرأة ومعالجة الحالات المحددة لانتهاك حقوق الإنسان للمرأة. وجرى التأكيد بصفة خاصة على مكافحة الممارسات التقليدية الضارة بالمرأة. وتلعب الاستراتيجيات في مجال التعليم والتدريب والعمل دورا حيويا متزايدا في تحرير المرأة من الأدوار التقليدية المقيدة لها.

١٠ - وقالت إن الهند لم تتخذ إجراءات مؤسسية وقانونية وتعليمية فقط لتعزيز دور المرأة على الصعيد السياسي، ولكنها اضطلعت أيضا بعمل إيجابي لضمان أن تشغل النساء ثلث المقاعد في جميع الهيئات المحلية والقروية والبلدية المنتخبة، متيحة لها بذلك الفرصة للتأثير في الهياكل الرسمية لصنع القرارات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

١١ - ومضت قائلة إن الهند لم تبد أي تحفظات موضوعية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وهي ملتزمة بتنفيذ أحكامها، بالرغم من إمكانية وجود بعض القيود العملية على التطبيق التام لبعض أحكامها على المدى القصير بسبب حجم وتنوع السكان. وقالت إن الأساس المفاهيمي قد أكد تطور المسألة على مدى الخمسين عاما الماضية لكي تعكس التطورات في المجتمع والعالم ووضع المرأة فيهما. بيد أنه على الرغم من التطورات المعيارية والقانونية على مدى العقود العديدة الماضية، فإن الفجوة بين المساواة القانونية والمساواة الفعلية ظلت قائمة بل إنها في بعض الحالات قد زادت خطورة. ويصدق ذلك بالنسبة للهند كما يصدق بالنسبة لكثير من أجزاء العالم. وقد استخدم عدد من النهج والاستراتيجيات لمعالجة المشكلة وكانت جميعها نهجا سليمة ومثمرة، مثل النهج "القائم على الحقوق" والعمل الإيجابي، والتوازن بين الجنسين، والتركيز على بناء القدرات. وأضيفت مؤخرا أداة سياسية قوية وهي مفهوم إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في العمليات الرئيسية في المجتمع، والذي استند إلى فكرة أن شواغل المرأة لا تقتصر على قطاع معين كما أنها ليست هامشية وإنما تتعلق بالمجتمع ككل. ومع أن الطريق لا يزال طويلا بالطبع قبل أن تنعكس أهداف إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس بشكل كامل في السياسة والميزانيات، فقد أحرز تقدم ملحوظ بالفعل على الأقل داخل منظومة الأمم المتحدة.

١٢ - وقالت إن جميع النهج المشار إليها هي نهج تكاملية ولكن لا تزال هناك حاجة لمفهوم يجمع بينها في استراتيجية موحدة ويحقق الاتساق بين جميع الأنشطة التي يضطلع بها أفراد المجتمع الدولي على المستوى الفردي ومن خلال الأمم المتحدة. وقالت إن الإنجازات التي تحققت بواسطة المرأة ومن أجلها كنتيجة لمؤتمرات الأمم المتحدة الأخيرة يجب الجمع بينها ويجب الربط بين القرارات المتفرقة المتخذة في إطار البند ١٠٣ من جدول الأعمال وأن تمنح المتابعة لإعلان ومنهاج عمل بيجين زخما وهوية محددة. ويمكن إيجاد مركز الثقل هذا من خلال تصور لتمكين المرأة ولكنه يحتاج إلى أن يمنح ملمحا استراتيجيا يعطيه القدرة على العمل كعامل حفاز للجهود المبذولة للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. ويتخذ التمكين للمرأة أوجها عديدة تشمل التمكين السياسي والتمكين الاقتصادي والتمكين القانوني وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرات. كما يشمل أيضا النهج القائم على الحق والنهج البراغماتي لأنه يدعو إلى التدخل النشط من جانب المرأة ليس فقط في المطالبة بحقوقها في إطار الموارد المتاحة ولكن أيضا في تطوير إمكاناتها الخاصة. ويمكنه كمفهوم مرن ولا يستند إلى بُعد معين أن يوفر إطارا لتنفيذ مبادرات قائمة أو مبادرات براغماتية جديدة حسب الاقتضاء داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة. وفوق كل ذلك يمكن أن يكون بمثابة أداة لتوليد أفكار واستراتيجيات جديدة استنادا إلى أفضل الممارسات لتحقيق الأهداف الحالية للنهوض بالمرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين. وقالت إن وفدها يود أن يطلع على ردود فعل الوفود الأخرى فيما يتعلق بجدوى هذا المفهوم في تحديد الخطة المتعلقة بالمرأة. فإذا رأت الوفود أن للفكرة قيمة معينة فسوف يسعى وفدها إلى تقديمها في مشروع قرار ذي طابع مفاهيمي ينطوي على إمكانات برنامجية ويستند إلى إعلان ومنهاج عمل بيجين ويمكنه أن يربط بين المؤتمر العالمي الرابع المعني

بالمرأة والاستعراض الذي يجري كل خمس سنوات في عام ٢٠٠٠ وبين الخطوات المتوخاة في السنين الأولى من الألفية المقبلة.

١٣ - **السيدة سينجيورجس** (إثيوبيا): قالت إن الحكومة الإثيوبية قدمت مؤخرا تقريرا عن موضوع "نوع الجنس والتنمية" تنفيذا للحكم الوارد في منهاج عمل بيجين والقاضي بأن تقوم الحكومات بدور أساسي في تنسيق ورصد وتقييم التقدم المحرز في مجال النهوض بالمرأة. وهي تود أن تسلط الأضواء على بعض النقاط.

١٤ - ومضت قائلة إن الحكومة الإثيوبية اتخذت تدابير عملية لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد ووضعت إطار العمل القانوني اللازم لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للمرأة. واشتمل دستور إثيوبيا الاتحادي على أحكام موضوعية تكفل حقوق المرأة. فعلى سبيل المثال أرست المادة ٣٥ من الدستور الأسس القانونية للتمتع الكامل بالحقوق المدنية والسياسية للمرأة وعالجت بصفة خاصة المساواة في الحقوق أمام القانون وفي الزواج، والحق في العمل الإيجابي، والحق في القضاء على الممارسات الضارة، والحق في إجازة الولادة بأجر كامل، والحق في المشاركة في الأنشطة الإنمائية، والحق في تملك الممتلكات وإدارتها والتوصية بها وتوريثها، والحق في المعاش التقاعدي، والحق في الحصول على المعلومات والتدريب وفي تنظيم الأسرة.

١٥ - واسترسلت قائلة إنه فضلا عن ذلك فإن السياسة الوطنية بشأن المرأة الإثيوبية والتي تم اعتمادها في عام ١٩٩٣ تهدف إلى ضمان احترام حقوق الإنسان للمرأة. فقد وضعت استراتيجية لتشجيع المرأة على المشاركة في عملية صنع القرارات على جميع المستويات الحكومية. ونتيجة لذلك قامت إدارة شؤون المرأة في لجنة الخدمة المدنية الاتحادية بوضع أنظمة يطبق بواسطتها العمل الإيجابي لترقية الموظفات عندما يتساوى أداؤهن الوظيفي مع أداء نظرائهن من الذكور.

١٦ - وقالت إن هناك عددا من الهيئات العامة الأخرى المسؤولة عن إدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في أنشطة البلد الإنمائية وفحص مدى مراعاة الفوارق بين الجنسين في الإعلانات والقوانين قبل إصدارها. وتجري الحكومة أيضا استعراضا شاملا لقوانينها المدنية والجنائية والتي كانت سارية على مدى نصف قرن تقريبا لتحديد أية أحكام تمييزية وتغييرها.

١٧ - ومضت قائلة إن جهودا تبذل لتشجيع المرأة على المشاركة مشاركة تامة في الأنشطة السياسية في البلد. ولقد انتخبت النساء أعضاء في مجلسي البرلمان وانتخب المجلس الأعلى إحدى النساء رئيسة له. وفي المجال الاقتصادي، أتاحت برامج إعادة توزيع الأرض التي نفذت في بعض المناطق معاملة متساوية فيما يتعلق بملكية الأرض والموارد الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، طبقت الحكومة تدابير تشريعية أتاحت للمرأة فرص الحصول على التسهيلات الائتمانية والخدمات. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٨، أصدرت الحكومة لائحة أنشأت بموجبها وكالة لتنمية المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة تهدف أساسا إلى تسهيل تنفيذ الاستراتيجية المتعلقة بضمان تنمية قطاع الخدمات.

١٨ - واستطردت قائلة لقد اتخذت التدابير لتخفيف عبء العمل عن المرأة الريفية التي تمضي ١٣ إلى ١٧ ساعة يوميا في المتوسط في العمل في الحقول وفي أداء الأعمال المنزلية. ويوجه اهتمام خاص إلى استحداث وإدخال تكنولوجيات ملائمة موفرة للعمالة في تجهيز الأغذية وحفظها واستهلاك الوقود. وقامت إدارة شؤون المرأة بوزارة الزراعة مؤخرا بتنفيذ برنامج للإرشاد الزراعي لصالح العديد من المزارعات. والهدف من البرنامج هو حل مشاكل المرأة الريفية وضمان توفر الوقت لها للاضطلاع بالأنشطة المدرة للدخل.

١٩ - وقالت إنه في المجال الاجتماعي وجه اهتمام خاص إلى الاحتياجات الصحية للأسرة ولا سيما للنساء والأطفال في إطار السياسة الصحية لإثيوبيا لعام ١٩٩٣. وتم توسيع نطاق خدمات الرعاية الصحية الأولية بما في ذلك خدمات صحة الأمهات وصحة الطفل وخدمات الصحة الإنجابية وذلك بإنشاء العيادات والمراكز الصحية، ولا سيما في المناطق الريفية. وأشارت أيضا إلى أن السياسة التعليمية الوطنية تهدف إلى زيادة نسبة قيد الفتيات في المدارس واستمرارهن فيها. وقالت إن وزارة التعليم تعمل على استعراض المقررات وذلك بغرض جعلها أكثر مراعاة للفوارق بين الجنسين.

٢٠ - ومضت قائلة إن حكومتها قامت، على نحو ما تمت الإشارة اليه في تقرير الأمين العام عن الممارسات التقليدية أو العرفية التي تؤثر في صحة المرأة والبنت (A/53/354) بإنشاء لجنة وطنية معنية بالممارسات التقليدية أو العرفية وذلك لإعداد المعلومات والقيام بحملات للتوعية بشأن جميع الممارسات التي تؤثر على صحة المرأة والبنت. وبالإضافة إلى ذلك، أجريت دراسة استقصائية لستين مجموعة إثنية حددت أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج المبكر والاختطاف بغرض الزواج القسري هي أكثر الممارسات الضارة انتشارا في إثيوبيا. ومن المتوقع أن تخدم دراسة أجراها مركز الدراسات النسائية بجامعة أديس أبابا كأساس لوضع استراتيجيات يمكن استخدامها من قبل الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمجتمعات المدنية في جهودها الرامية إلى القضاء على الممارسات التقليدية التي تؤثر في صحة النساء والفتيات.

٢١ - وفيما يتعلق بالعنف العائلي، قالت إن حكومتها قد أدركت حجم المشكلة ووضعت برامج تدريبية دورية لرجال الشرطة لزيادة وعيهم بالقضايا ذات الصلة بالأسرة وبالعنف القائم على نوع الجنس. وتعتبر هذه البرامج التدريبية مفيدة وفعالة للغاية.

٢٢ - ومضت قائلة إن وفدها يحث تلك الدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بأن تقوم بذلك في أسرع وقت ممكن وألا تبدي في المقام الأول أية تحفظات عليها.

٢٣ - **السيدة يمينة بيناني** (المغرب): قالت إنه في سياق التغيرات العميقة التي أحدثتها العولمة والتحول إلى الليبرالية واقتران ذلك بتأثير الأزمة المالية الراهنة، أصبحت المرأة تجد صعوبة في تحقيق تطلعاتها نحو تحقيق نظام اجتماعي يقوم على المساواة والعدالة والمشاركة. بيد أنه لا يزال بإمكان البلدان أن تغتنم الفرصة لترسم، وفقا لمنهاج عمل بيجين، صورة واضحة للتدابير التي يجب عليها اتخاذها لتحسين حالة المرأة.

٢٤ - ومضت قائلة إن حصول المرأة في المغرب على التعليم ومشاركتها في القطاعات السياسية والاقتصادية والمجتمع والعلوم والثقافة جعلها أكثر وعيا، مما نتج عنه تحسن ظروفها المعيشية ودمج كفاحها في الكفاح العام من أجل حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون.

٢٥ - وأضافت قائلة إن المرأة تمثل ثلث القدرة العاملة في المغرب وهي عادة ما توجد في قطاعات كالتعليم والخدمات الصحية والاجتماعية كما أن لها مشاركة ملحوظة في جميع مستويات النظام القضائي. وتمثل القروض الصغيرة أداة جديدة لإشراكها في التنمية وقد أصبحت هذه الأداة تستخدم على نحو متزايد في المغرب. ولقد كان هناك في عام ١٩٩٣ ما يزيد على ٠٠٠ ٤ شركة ترأسها امرأة.

٢٦ - وقالت إن هناك بالمغرب ٣٣ منظمة نسائية غير حكومية تهدف إلى دعم ضحايا العنف من النساء وتقوم تلك المنظمات بأنشطة في مجالات تلقين مبادئ القراءة والكتابة مع التشديد على الجوانب المتصلة بالصحة والتشريعات والبيئة والسكان. وسعيا للنهوض بالمرأة، عقد اتفاق في آذار/مارس ١٩٩٧ بين الاتحاد الوطني للمرأة المغربية ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

٢٧ - واسترسلت قائلة إنه في إطار تنفيذ ومتابعة إعلان ومنهاج العمل اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وضع المغرب استراتيجية أو خطة عمل بغية تعزيز حقوق المرأة وفقا للصكوك الدولية التي صدق عليها بما فيها مدونة التطوير التدريجي للحقوق الفردية ووضع برامج ترمي خصيصا إلى تحسين التعليم المتاح للنساء والفتيات ولا سيما في المناطق الريفية وزيادة احترام المرأة في المجتمع بالتصدي للصور السلبية المنقولة عبر وسائط الإعلام، وتشجيع وصول المرأة إلى مناصب المسؤولية وفقا لحقوقها الدستورية. ومن الأنشطة المعتزم القيام بها في إطار خطة العمل المذكورة نشر مضمون اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بلغة يسهل على جميع النساء فهمها بصرف النظر عن مستوى تعليمهن.

٢٨ - وختمت بالقول إن المغرب يُقدر عمل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ويرى أنه ينبغي بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لتوقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إعطاء دفعة جديدة لتعزيز حقوق الإنسان على نحو ما أكده من جديد مؤتمرا فيينا وبيجين.

٢٩ - **السيدة فروزانده فدياتي** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن وفدها يؤيد على نحو كامل البيان الذي أدلت به ممثلة إندونيسيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ففي الشهر الماضي، شدد رئيس بلدها في بيان إلى الجمعية العامة على ضرورة تجاوز كل من المفهوم الخاطئ لتفوق الرجل على المرأة والرأي المتجاهل للفروق بين الرجل والمرأة. ولا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة الشاملة إلا بالمشاركة النشيطة لكل من الرجل والمرأة في الحياة الاجتماعية. ويعتبر المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة عموما ومنهاج عمل بيجين خصوصا أداتان لوضع استراتيجية مشتركة لتأمين المشاركة الكاملة للمرأة في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية في مجتمعاتهن.

٣٠ - ومضت قائلة إنه طبقا لأحكام منهاج عمل بيجين، وضعت حكومتها خطة وطنية للنهوض بالمرأة تغطي مجموعة كبيرة من الأنشطة في شتى المجالات. وسعيا لتنفيذ تلك الخطة، أنشئت في كامل أرجاء البلد ٢٤٣ من المراكز الثقافية والاجتماعية. وهناك أيضا ٢٠١ مكتب تحت إدارة مستشار الرئيس لشؤون المرأة تتولى مسؤولية وضع البرامج المحلية لتعزيز حقوق المرأة والتمكين لها. ومنذ أن تولى الرئيس الجديد منصبه في عام ١٩٩٧، زادت فرص مشاركة المرأة في الشؤون الاجتماعية والسياسية. فمنصب نائب الرئيس للمنظمة الإيرانية لحماية البيئة تتولاه إمرأة وهناك امرأتان أخريان تتوليان على التوالي منصبي مستشار الرئيس لشؤون المرأة والعلاقات مع وزارة الإعلام. كما ارتفع عدد النساء في البرلمان والجهاز القضائي والإداري. وقد أصبحت المرأة أيضا تضطلع بدور أكبر في الصحافة المكتوبة.

٣١ - وتحدثت عن التشريعات المتعلقة بحقوق المرأة فلاحظت أن البرلمان اعتمد مشروعي قانونين جديدين يكفلان للمرأة الحق في المعاشات التقاعدية والحق في حضانة الأطفال. وقالت إنه بالإضافة إلى ذلك أنشئت محاكم خاصة للبت في القضايا المتصلة بالمرأة. وارتفع أيضا عدد النساء في نظام التعليم ولاحظت في هذا الصدد أن نسبتهن تصل إلى ٥٢ في المائة في صفوف الطلبة المسجلين في الجامعات في العام الدراسي ١٩٩٨ ١٩٩٩.

٣٢ - واستطردت قائلة إن حالة المرأة لا تزال سيئة إلى أقصى حد في مختلف أجزاء العالم منها أفغانستان والأراضي الفلسطينية المحتلة وكوسوفو. فالمعاملة المهينة واللاإنسانية التي تتلقاها النساء والفتيات على يد حركة طالبان اعتمادا على فهم سيئ للدين علاوة على ما ترتكبة تلك الحركة من جرائم أخرى أمر ينبغي أن تدينه هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ولا سيما مجلس الأمن. وعلى هذه الأجهزة أيضا أن تعالج الحالة المروعة في كوسوفو. كما أن استمرار احتلال فلسطين يثير قلق المسلمين في كامل أنحاء العالم.

٣٣ - ورحبت في ختام كلمتها بنتائج مؤتمر القمة الثاني عشر لرؤساء دول وحكومات حركة بلدان عدم الانحياز الذي عقد في الشهر الماضي في دوربان، بجنوب أفريقيا. وقالت إنه شدد في ذلك الاجتماع على جملة أمور منها مسألة النهوض بالمرأة ودور الأسرة من وجهتي النظر المادية أو المعنوية. وأشارت إلى الأهمية التي تكتسيها أيضا الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية باستعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين.

٣٤ - **السيد حسين شهاب** (ملديف): قال إن الذكرى السنوية الخمسين لتوقيع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان حدث مناسب لمعالجة مسألة النهوض بالمرأة. واستعرض التقدم المحرز في هذا المجال ولا سيما أهمية الصكوك القانونية لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة فلاحظ أن التطورات الإيجابية في كامل أنحاء العالم تشمل ارتفاع العمر المتوقع للمرأة عند الولادة إلى ما متوسطه ٦٥ عاما. وقال إن دخل المرأة يمثل ٣٠ في المائة من الدخل الإجمالي وإن نسبة الفتيات في التعليم الابتدائي تصل إلى ٩٠ في المائة وإن معدلي وفيات الأمهات والخصوبة قد انخفضا.

٣٥ - واستدرك قائلا إن تلك التطورات لم تكن عامة. ففي بلدان العالم النامي المهمشة والتي ينهشها الفقر، تدهورت الظروف المعيشية للمرأة. ويمكن أن تعزى هذه الحالة إلى عوامل مثل سوء الحكم وعدم سلامة تطبيق

تدابير التكيف الهيكلي وضعف تنمية الرأسمال البشري والتركيز على سياسات ترضي الأسواق لا الناس. ومهما يكن من أمر، فإن الحالة الصعبة للمرأة في بلدان العالم النامي الأقل حظا تبين ببساطة أن لا سبيل لتحقيق التنمية دون القضاء على الفقر. فالفقر في العالم النامي يسلب المرأة كرامتها وإرادتها. وعلى نحو ما بيَّنه مؤخرا رئيس البنك الدولي، شمل الفقر مجددا في العام الماضي ٢٠ مليون نسمة ولن يستطيع مليون طفل الرجوع إلى المدرسة وهناك ١,٣ بليون نسمة يعيشون على دولار واحد يوميا. ولعله ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ، ونحن على وشك الدخول في ألفية جديدة، تدابير تنم عن زيادة الشعور بالمسؤولية وتكون مرضية للناس ومحددة حسب الغرض ويمكنها أن تنقذ الناس المحرومين الذين يعيشون في العالم النامي المهمش وتضمن للنساء المحرومات تمتعهن بالحقوق التي كفلها لهن المجتمع الدولي.

٣٦ - واسترسل قائلا إن حكومة ملديف وشعبها اتخذا بعد مؤتمر بيجين عددا من التدابير لتحقيق أهداف منهاج العمل وكفالة إشراك المرأة على نحو كامل في جميع مجالات الحياة الاجتماعية. فقد اتخذت حكومة الرئيس مأمون عبد القيوم منذ البداية من النهوض بالمرأة دعامة أساسية لمنهاج عملها. فقد أصبحت النساء والفتيات يتمتعن بحرية لم يعرفنها من قبل وبفرص يتساوين فيها مع الرجل في المجتمع الملديفي. ووضعت خطة وطنية لتحقيق أهداف منهاج عمل بيجين. وينص الدستور الجديد الذي دخل حيز النفاذ في العام الجاري، على ضمانات قانونية لحماية حقوق المرأة. وتعتزم حكومته في هذا الصدد أيضا أن تتراجع إلى حد ما عن التحفظ الذي أبدته على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة عند انضمامها إليها. وأعد كذلك مشروع لقانون للأسرة يتوقع اعتماده خلال هذه السنة.

٣٧ - وتحدث عن النهوض الاقتصادي بالمرأة الذي وصفه بأنه شرط لا تحقق المرأة اعتمادها الذاتي بدونه فقال إن حكومته قدمت بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، قروضا صغيرة للنساء اللاتي يرغبن في القيام بأنشطة مدرة للدخل. واستحدثت الحكومة أيضا في هذه السنة خطة تقضي بصرف بدلات شهرية للجان التطوعية لتوفير الدعم المادي لما تقوم به تلك اللجان من وظائف إدارية. ويجري إعداد برنامج وطني لزيادة الوعي السياسي في صفوف نساء المجتمعات المحلية في الجزيرة. وقد اختير لذلك البرنامج بالنسبة للسنة الجارية شعار "المرأة في السياسة". وعقدت خمس حلقات عمل إقليمية تحت هذا الشعار. وعلى المستوى الإقليمي، شارك بلده على نحو نشط في تعزيز حقوق المرأة في إطار رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي وأيد بقوة إعلان سنوات ١٩٩١-٢٠٠٠ "عقدا للطفلة في رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي".

٣٨ - ومضى قائلا إن بلده واجه - على غرار الكثير من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى - عددا من العقبات في جهوده لزيادة النهوض بالمرأة. فالزواج المبكر ومعدلات الطلاق المرتفعة ونقص الموارد وفرص العمالة هي بعض من العوائق التي يحاول بلده جاهدا التغلب عليها بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان وسائر الوكالات الإنمائية فضلا عن البلدان الصديقة. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين إنجازه لتحقيق أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين. وقبل الاستعراض القادم لمنهاج عمل بيجين وبعد مرور خمس سنوات على اعتماده، لا يزال بإمكان المجتمع الدولي تحقيق قدر كبير من التقدم إذا اعتمد سياسات تراعي البُعد الاجتماعي للتنمية والفقر. وينبغي إصلاح المساعدة الإنمائية لمعالجة الاحتياجات الملحة لأشد الفئات ضعفا ولا سيما المرأة في البلدان المهمشة.

٣٩ - **السيدة بلحاج** (تونس): قالت إن تونس ترحب بقرار المجتمع الدولي بأن ينشغل بمركز المرأة غير المستقر، واستغلال المرأة لأغراض جنسية والحاجة إلى القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. وقالت إن تونس تؤيد بقوة جميع الأنشطة التي ترمي إلى تعزيز حقوق المرأة.

٤٠ - وفيما يتعلق بتواجد المرأة في منظومة الأمم المتحدة، قالت إن تونس ستؤيد جميع المبادرات التي ترمي إلى تحقيق مشاركة المرأة على قدم المساواة ومع الالتزام الشديد بمبدأ التوزيع الجغرافي العادل حتى يمكن للمرأة من البلدان النامية أن تساهم، بتفانيها وخبرتها وكفاءتها، في أنشطة الأمم المتحدة.

٤١ - وأضافت قائلة إن تعزيز حقوق المرأة والأسرة كان يشكل عنصرا ثابتا في السياسة التونسية منذ الاستقلال. وفي آب/أغسطس ١٩٥٦، صدر قانون حقوق الفرد، بإلغاء تعدد الزوجات، وحظر الزواج القسري، وإنشاء الطلاق المدني. وجرى تعزيز أحكام القانون فور وقوع التغيير السياسي الأساسي الذي حدث في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧، عندما أيدت جميع القطاعات الاجتماعية مشروع التمكين للرئيس زين العابدين بن علي. ومنذ وقوع هذا التحول، أيدت تونس تدعيم مكاسب المرأة والاعتراف بحقوقها الأساسية، بوصفه دفاعا ضد التجاوزات المناهضة للديمقراطية والاعتداءات على كرامة الإنسان. وفي الواقع، فإن الدستور والميثاق الوطني أقرا مبدأ المساواة بين جميع المواطنين دون تمييز على أساس الجنس. ومع ذلك، وبغية إقامة مساواة حقيقية بين الجنسين وتعزيز حقوق المرأة، اضطلعت تونس بمهمة تعديل ٤ قوانين هامة هي قانون الأحوال الشخصية، وقانون الجنسية، والقانون الجنائي، وقانون العمل. وقالت إن التعديلات التي أدخلت على قانون الأحوال الشخصية نصت على المعاملة المتساوية بين الزوجين وتقسيم العمل المنزلي، ودعمت حقوق الأم فيما يتعلق بالوصاية على الأطفال وأنشأت صندوقا لإعالة المطلقات وأطفالهن. ويدرس مجلس النواب أيضا مشروع قانون يتعلق بنظام ملكية المجتمعات المحلية. ونصت تعديلات قانون الجنسية على انتقال الجنسية التونسية إلى أطفال الزيجات المختلطة، واعتبرت تعديلات القانون الجنائي الزواج عاملا مشددا للعقوبة في قضايا العنف العائلي.

٤٢ - واسترسلت قائلة إن القانون قد نص على التعليم الأساسي المجاني والإلزامي لجميع المواطنين، ومنع ترك الدراسة الذي يؤثر عادة على الفتيات في المناطق الريفية في المقام الأول. وفي عام ١٩٩٧، بلغ معدل القيد بالمدارس للفتيات في سن ست سنوات نحو ٩٩ في المائة، وبلغت نسبة الفتيات في التعليم الثانوي ٤٨ في المائة وفي التعليم العالي ٤٨,٥ في المائة. غير أنه بغية تحقيق هدف المساواة بين الجنسين، فإن وزارة شؤون المرأة والأسرة ومركز البحوث والدراسات والتوثيق والمعلومات المتعلقة بالمرأة يتعاونان في إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد.

٤٣ - واستطردت قائلة إن استراتيجية تعزيز حقوق المرأة التي طبقت في تونس منذ انعقاد مؤتمر بيجين كانت جزءا من خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التاسعة، التي ترمي إلى تعزيز مبدأ المساواة ومشاركة الجنسين وتعزيز دور المرأة حتى يمكنها المشاركة بالكامل في جميع جوانب التنمية. ولتحقيق تلك الأهداف، جرى إيلاء الأولوية لتعزيز الإمكانيات الاقتصادية للمرأة؛ ومحاربة الفقر؛ وتحقيق التغيير في العقلية حتى يمكن تقبل مبدأ المساواة والمشاركة المشتركة للجنسين؛ وتعزيز تنمية الموارد البشرية النسائية؛ وحماية الشباب في البيئتين

الريفية والحضرية؛ وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة المدنية والاجتماعية؛ وتعزيز الشراكات الدولية والتعاون بين الهياكل الحكومية والمنظمات غير الحكومية.

٤٤ - وأشارت إلى الاجتماعات والمؤتمرات العديدة التي عقدت في تونس في إطار الأنشطة المكملة لمنهاج عمل بيجين. وقالت إن تونس أقامت تعاونا مثمرا، وتعتزم العمل على استمراره، مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومع سائر الدول الأعضاء.

٤٥ - **السيدة ماهوف سام** (الكاميرون): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وحسبما توضح الدراسات والتقارير التي أعدتها الأمم المتحدة، فإن النساء والفتيات في مختلف البلدان مستمرات في الوقوع كضحايا لسوء المعاملة، والاستغلال الجنسي، والعنف، والتهميش والممارسات التقليدية الضارة بالصحة. وينبغي للمجتمع الدولي لذلك إيلاء الأولوية لمسألة النهوض بالنساء والفتيات.

٤٦ - وأردفت قائلة إنه في هذا السياق، قدم المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة دفعة رائعة لتعزيز حقوق المرأة والدور الأساسي للمرأة في عملية التنمية. وينبغي للدول وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية أن تتخذ خطوات محددة لتنفيذ منهاج عمل بيجين، والذي يطالب بالعمل المتضافر الذي يؤدي إلى ظهور عالم قائم على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وقائم في المقام الأول على مبدأ المساواة بين الأشخاص.

٤٧ - وأضافت قائلة إن الكاميرون تؤيد الخطوات التي اتخذتها الأمم المتحدة لتنفيذ منهاج عمل بيجين بإدماج المنظور المتعلق بنوع الجنس في أنشطة جميع مؤسساتها. وهي تؤيد أيضا الدور الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في تعزيز التمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة. ولتحقيق هذه الغاية، شجعت الكاميرون الصندوق على تقديم الدعم التقني لنظام المنسق المقيم حتى يمكن للمنسقين المقيمين تنفيذ برامجه على الصعيد الوطني، وسعت إلى زيادة موارد الصندوق، كما حدث في عام ١٩٩٧.

٤٨ - واسترسلت قائلة إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أقر في دورته الموضوعية بشأن تنفيذ ومتابعة مؤتمرات ومؤتمرات قمة الأمم المتحدة الرئيسية، بالمساهمات التي قدمتها لجنة مركز المرأة واللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. وشدد المجلس أيضا على أهمية إدماج المنظور المتعلق بمراعاة الفروق بين الجنسين في برامج الأمم المتحدة والحاجة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، قرر أن تناقش دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩ الصلة بين المرأة والفقر، نظرا لأن المرأة تشكل أكثر الفئات تأثرا بهذه الظاهرة.

٤٩ - واستطردت قائلة إن الكاميرون تؤيد بالكامل هذا الاحتمال وتأمل في عقد اجتماع رفيع المستوى في عام ٢٠٠٠ لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات العمل لتعزيز حقوق المرأة. ورحبت أيضا بالتقدم المحرز في توزيع الوظائف في الأمانة العامة للأمم المتحدة، لا سيما تعيين نائبة للأمين العام، وشجعت الدول على مواصلة جهودها لكي تشغل المرأة ٥٠ في المائة من وظائف الأمانة العامة ولكي توزع تلك الوظائف توزيعا جغرافيا عادلا.

٥٠ - ومضت قائلة إن المساواة بين الجنسين تلقى الاحترام في الكاميرون، ويصل جميع المواطنين إلى التعليم والتوظيف بدون تمييز وعلى قدم المساواة. واتخذت حكومة الكاميرون تدابير لتنفيذ برنامج خاص للعمل لتحسين حالة المرأة ووضع قانون للأسرة ونشره. وأصدرت أيضا قوانين لمعاقبة العنف ضد المرأة؛ وأدرج النص على مساواة جميع المواطنين بدون تمييز في الدستور المنقح للبلد. وأنشئت وزارتان لشؤون المرأة والشؤون الاجتماعية مسؤولتين عن إعداد برامج لتعزيز حقوق المرأة وحماية صحتها، وعن تأكيد دورها في التنمية المستدامة. وتتعاون الحكومة مع المنظمات الدولية وغير الحكومية في تلك الأنشطة.

٥١ - وفيما يتعلق بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قالت إن الحكومة قد عقدت حلقات دراسية وشنت حملات إعلامية تتعلق بحقوق الإنسان للمرأة، بهدف زيادة الوعي الاجتماعي وتفهم روح ونص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأولت الوزارتان المشار إليهما أعلاه اهتماما خاصا بحالة المرأة التي تعيش في المناطق الريفية، مما أسهم إلى حد كبير في حقيقة أن البلد لم يعد فقط مكتفيا ذاتيا في الأغذية ولكنه يقوم بإمداد البلدان الأخرى في وسط أفريقيا بالأغذية. وقالت إنه جرى إنشاء مراكز للترويج في المناطق الريفية لتحسين أحوال المرأة، وجرى تنظيم أنشطة لإنشاء تعاونيات زراعية ترأسها نساء وجعل القروض الصغيرة متاحة لهن. وعلاوة على ذلك، بدأت الحكومة في دراسة خطة لوضع نظام للائتمان تديره المجتمعات الريفية المحلية، والذي سيكون الحصول على مساعدة له من المجتمع الدولي مسألة جديرة بالشكر.

٥٢ - **السيدة ليران** (إسرائيل): نوهت، بعد أن أشارت إلى إعلان ومنهاج عمل بيجين، بأن اسرائيل قد أصدرت قانونا جديدا يتعلق بالتحرش الجنسي يحمل أرباب العمل مزيدا من المسؤوليات بشأن سلوك موظفيهم. كما أدخلت تعديلا إضافيا على قانون العقوبات لعام ١٩٧٧ الذي يعرّف العنف العائلي بأنه جريمة خاصة يعاقب عليها بأقصى عقوبة ممكنة، تمثل ضعف أقصى عقوبة التي توقع عادة في حالة الاعتداء الجنسي. وقالت إن هذا التعديل يرمي ضمان أن تعاقب المحاكم على العنف العائلي بالشدة المطلوبة. كما أن بلدها أدخل تعديلا على القانون نص على تمديد المهل المنصوص عليها في قانون التقادم المسقط فيما يتعلق بالجرائم الجنسية التي يقترفها بحق القصر الآباء أو الأوصياء أو أفراد الأسرة الآخرين. وتابعت قائلة إن قانون الأجر المتساوي لعام ١٩٩٦ وضع بهدف تعزيز المساواة ومنع التمييز القائم على أساس نوع الجنس، ويحظر قانون تكافؤ الفرص في العمل لعام ١٩٩٨ التمييز في مكان العمل القائم على أساس نوع الجنس، والحالة المدنية، أو السن، أو الأبوة، أو العرق، أو الدين، أو الجنسية أو غيرها من الخصائص.

٥٣ - وأضافت قائلة إن الكينيست عين في آذار/ مارس ١٩٩٥ لجنة تحقيق برلمانية للتحقيق في موضوع النساء اللواتي قتلهن أزواجهن أو رفاقهن، ووسع نطاق ولاية اللجنة فيما بعد ليشمل التحقيق في العنف العائلي. وقدمت اللجنة استنتاجاتها وتوصياتها في حزيران/يونيه ١٩٩٦.

٥٤ - واستطردت قائلة إنه نظرا للاحتجاج العام على الأحكام الخفيفة الصادرة بحق الرجال مرتكبي الاعتداءات الجنسية، اقترح في الكينيست تشريع يقرر حد أدنى من العقوبات فيما يتعلق بهذه الجريمة. وفي العام ١٩٩٥، أقر الكنيست تعريفا أكثر تشددا للتحرش الجنسي أدرجه في مجموعة قوانين المرافق العامة، وفي عام ١٩٩٦، خصص رئيس مجلس الوزراء مبلغ ٣ ملايين شاقل جديد من أجل القيام بحملة إعلامية بشأن العنف الممارس ضد

المرأة. وفي عام ١٩٩٦ أيضا، تعاونت وزارة العدل والمنظمات النسائية غير الحكومية مع الشرطة الإسرائيلية بغية الشروع في برنامج رائد يرمي إلى تقديم المساعدة إلى ضحايا الاغتصاب.

٥٥ - ومضت قائلة إن قانون الصحة الوطني يغطي حاليا كافة التكاليف الطبية التي تنجم عن اعتداء جنسي أو جسماني. ويقر التعديل الذي أدخل مؤخرا على قانون العقوبات بظاهرة النساء اللاتي يتعرضن للضرب، وكذلك بحق تلك النساء في الدفاع عن أنفسهن ضد مهاجميهن، ويوسع نطاق تعريف "الدفاع عن النفس" من وجهة نظر المرأة. وذكرت أن وزارة العمل والرعاية الاجتماعية أنشأت ١٠ دور للتأهيل الجزئي للنساء اللاتي يتعرضن للضرب وتعتزم إنشاء ١٠ دور إضافية. وفي عام ١٩٩٦، ارتفعت نسبة التمويل المخصص لمآوى النساء اللاتي يتعرضن للضرب من ٥٠ في المائة إلى ٧٥ في المائة. وفضلا عن ذلك، شرعت الشرطة الإسرائيلية في تنفيذ برنامج لتوظيف شرطيات عربيات، إدراكا منها لاحتياجات المرأة العربية الخاصة. ووضعت خطط لإنشاء مأوى للرجال الممارسين للعنف، وثمانية مراكز للآباء الذين ليس بإمكانهم الالتقاء بأولادهم إلا في ظل إشراف مهني.

٥٦ - واختتمت مشيرة إلى أن إسرائيل تمثل مجتمعا منفتحا وديمقراطيا ومزدهرا أحرز تقدما كبيرا في الأعوام المنصرمة فيما يتعلق بحقوق المرأة.

٥٧ - **السيد هادجيارجيرو** (قبرص): قال إنه على الرغم من تأييد وفده للبيان المقدم من ممثل الاتحاد الأوروبي، فإنه يود إثارة عدد من المسائل التي تتسم بأهمية خاصة.

٥٨ - وأضاف قائلا إن قبرص تعتقد بأن القضاء على التمييز ضد المرأة هو جزء لا يتجزأ من الكفاح من أجل تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية. وقال إن قبرص مصممة على مكافحة التمييز عن طريق اتباع سياسات ترمي إلى خلق مجتمع يراعي الفوارق بين الجنسين ومثقف ويحقق المساواة بين الجنسين. وتابع قائلا إن التعاون الدولي يعد أساسيا لوضع برنامج لحقوق الإنسان للمرأة وتوسيعه، ولوضع استراتيجيات لجوانب معينة موضع الاهتمام وتطويرها. غير أن المسؤولية عن تنفيذ هذه الاستراتيجيات تقع في المقام الأول على عاتق حكومات وبلدان معنية معينة. وأشار في هذا الصدد، إلى أنه بغية تحقيق أهداف إعلان ومنهاج عمل بيجين، من الضروري الاستفادة من الخبرة الهائلة للمنظمات غير الحكومية. وقال إن قبرص شرعت في تحديث قوانينها بهدف القضاء على التمييز ضد المرأة وستصدر قريبا قوانين تتعلق بالعمالة والمعاملة المتساوية في العمل والحصول عليه، والتحرش الجنسي، التي ستضاف إلى القوانين التي أقرت بالفعل في ميادين الضمان الاجتماعي والأسرة.

٥٩ - واستطرد قائلا إن قبرص أدخلت إصلاحات تشريعية، فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، وأنشأت وكالات لتقديم المساعدة إلى ضحايا العنف وكذلك لتثقيف الفنيين في القطاع الحكومي الذين يعالجون مثل هذه الحوادث. ويتسع أيضا مفهوم العنف ضد المرأة ليشمل الاتجار بالنساء والفتيات لأغراض الاستغلال الجنسي والدعارة؛ وتم توضيح التشريع الحالي المتعلق بتشغيل الفنانين والممثلين الاستعراضيين الأجانب، وكذلك بمحاكمة الجرائم الجنائية، وتابع يقول إنه تم توفير حماية خاصة لحضايا هذا النمط من الاستغلال، واتخذت تدابير إضافية بغية التصدي لهذه الظاهرة وذلك بالتعاون مع سلطات إنفاذ القانون المحلية والدولية.

٦٠ - واسترسل قائلا إن عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب عالية في الحياة السياسية وفي وسائط الإعلام في قبرص يتزايد، وتعود هذه الزيادة جزئيا إلى إنشاء آلية وطنية لحقوق المرأة، تساهم مساهمة هامة في توعية القطاع الحكومي بشأن قضايا المساواة والتمييز. كما يستفاد منها بوصفها قناة تربط بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، ولقيامها بحملات إعلامية وتثقيفية. وأعرب عن التزام قبرص بتعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة، مما سيعود بالفائدة على المجتمع القبرصي برمته.

٦١ - وأردف قائلا إن حكومة قبرص، التي تقر بالإمكانات الواسعة للمنظمات غير الحكومية في المساهمة في إدماج قضايا الجنس في كافة جوانب المجتمع القبرصي، ضاعفت الأموال المخصصة لهذه المنظمات بغية تمكينها من توسيع نطاق أنشطتها ومساعدتها على القضاء على مواقف اجتماعية تقوم على مفاهيم تقليدية لدوري الرجل والمرأة.

٦٢ - وأعلن تأكيد حكومة قبرص من جديد، بوصفها دولة طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، على رغبتها في اتباع سياسات لتعزيز حقوق المرأة، وذلك تحقيقا للأهداف الاستراتيجية لمنهاج عمل بيجين في جميع أنحاء البلد. واختتم قائلا إن ما يدعو للأسف ألا تعود هذه الإجراءات بالفائدة إلا على النساء الذين يعشن في مناطق خاضعة لسيطرة الحكومة، نظرا لأن ٣٧ في المائة من أراضي قبرص تقع تحت الاحتلال العسكري.

٦٣ - **السيدة كومبولا** (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قالت إن تقريري الأمين العام عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/53/308) وعن تحسين مركز المرأة في الأمانة العامة (A/53/376) يبينان إنجازات المجتمع الدولي خلال السنوات القليلة الماضية فيما يتصل بمتابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وقالت إن الاتحاد أشاد بالعمل الذي قامت به الأمم المتحدة لضمان توفير الموارد اللازمة لمثل هذه الأنشطة وأيد أن تشمل هذه الموارد الاحتياجات من الموارد البشرية والمالية. وأضافت قائلة إن البرمجة والميزنة وتعبئة الموارد التي تراعي احتياجات الجنسين تعد أساسية لترجمة تلك الالتزامات إلى إجراءات.

٦٤ - وأعربت كذلك عن تأييد الاتحاد لتوصية الأمين العام بضرورة زيادة نسبة النساء في الوظائف الفنية، وأعربت عن اعتقادها بضرورة تحقيق التوازن بين الموظفين من الجنسين في كافة المنظمات المعنية بتقديم المساعدة الإنسانية، ولا سيما في الميدان. وقالت إن الاتحاد يجري منذ العام ١٩٩٠ استعراضا للتقدم المحرز في تحسين مركز المرأة في أمانته في جنيف وفي وفوده الميدانية المتواجدة في ٥٩ بلدا. كما أعربت عن سرورها للبيان الذي أدلت به المستشارة الخاصة للأمين العام لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة، السيدة أنجيلا كينغ، عن الطبيعة الشاملة والمتكاملة لمسألة نوع الجنس. وتابعت تقول إن أمر تهميش مثل هذه المسائل بوصفها ذات اهتمام خاص لم تعد تشغل النساء والفتيات فحسب، بل كذلك الرجال والأولاد، وبات يحظى بالاعتراف السريع بين أعضاء جمعيات الاتحاد. ويعمل الاتحاد، في هذا الصدد، على وضع سياسة تتعلق بمسألة نوع الجنس وفقا لقرار اتخذته جمعيته العامة في عام ١٩٩٧، وسيقدم المشروع الأول من القرار إلى الجمعية العامة في عام ١٩٩٩ على أن يترجم فيما بعد إلى كافة السياسات الرئيسية في الصليب الأحمر.

٦٥ - واستطردت قائلة إنه وفقا لما أكد عليه الاتحاد في بيانه أمام لجنة مركز المرأة وأمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي أثناء دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨، فإن أمانته تعمل على تعزيز مراعاة نوع الجنس في أوجه النشاط الرئيسية من خلال شبكة من مراكز الاتصال لمسائل نوع الجنس. ويوجد لدى إحدى وخمسين جمعية في أفريقيا وآسيا وأوروبا أخصائي اتصال فيما يتعلق بنوع الجنس. وآخر مثال على ذلك هو جمعية الصليب الأحمر النيبالية، التي أنشأت مكتبا لشؤون نوع الجنس وباشر بتنفيذ مشروع لزيادة عدد أعضائه من النساء.

٦٦ - واستطردت قائلة إن وحدة دور المرأة في التنمية التابعة لأمانة الاتحاد قد ركزت الاهتمام، خلال السنوات الأخيرة، على أفريقيا وآسيا، وفي آذار/ مارس ١٩٩٨، استعرضت حلقة عمل أقيمت في غرب أفريقيا التقدم المحرز فيما يتعلق بإدماج الجمعيات الوطنية لمنظور نوع الجنس في إعداد البرامج وصنع السياسات. وتمثلت نتائج حلقة العمل في وضع برنامج إقليمي عن تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى وتدريب المدربين على تحليل مواضيع نوع الجنس. وقالت إن منسقا متفرغا لمسائل نوع الجنس لا يتخذ من وفد الاتحاد الإقليمي لغرب أفريقيا في أبيدجان مقرا له، يعد المسؤول عن المتابعة. وفي الاسبوعين السابقين لانعقاد حلقة العمل، اجتمع ممثلو تسع جمعيات وطنية لمنطقة غرب أفريقيا في كوت ديفوار لمناقشة استراتيجياتهم للقضاء على ظاهرة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى كجزء من برامجها الصحية.

٦٧ - وأردفت قائلة إن الاتحاد يركز الاهتمام، في آسيا على إدماج منظور نوع الجنس في أنشطته المتعلقة بإدارة الكوارث. وتحظى تجربة بنغلاديش باهتمام خاص في هذا الصدد، حيث وضعت جمعية الهلال الأحمر برنامجا لتعيين وتدريب المتطوعات للعمل في ميدان التأهب للكوارث. وفي عام ١٩٩٨، أجريت دراسة إفرادية بشأن هذا البرنامج بهدف تحديد المسائل المتصلة بنوع الجنس التي طرحت أثناء عملية الإنقاذ من الفيضان الأخيرة التي نفذتها جمعية الهلال الأحمر البنغلاديشية. وتوضح نتائج هذه الدراسة أن للرجال والنساء احتياجات وقدرات مختلفة، لا سيما في حالات الطوارئ، كما أنهم يواجهون النتائج القصيرة والطويلة الأجل على نحو مختلف. وأكدت أنه يتعين مراعاة الاستراتيجيات المختلفة التي يلجأ إليها الرجال والنساء في تعاملهم مع الوضع في كافة مراحل تنفيذ العملية. وبإمكان النساء، في بنغلاديش الاتصال مع المستفيدات في منازلهن، وبإمكانهن بالتالي التأكد على نحو أفضل من صحة المعلومات المتعلقة بظروف السكن؛ كما في إمكانهن الوصول إلى مناطق لا يستطيع الرجال دخولها. ومضت قائلة إن تجربة بنغلاديش تشير بوضوح إلى أنه يتعين زيادة عدد النساء في مناصب تحمل المسؤولية في الميدان وإن مشاركتها على كافة الأصعدة يرفع من مكانتها في المجتمع ويشجع النساء الأخريات على القيام بدور أكثر فعالية في مجتمعاتهن المحلية.

٦٨ - واختتمت بقولها إنه يتضح لذلك أنه من الضروري اعتبار منظور نوع الجنس نهجا متكاملا وانعكاسه على كافة مراحل تخطيط البرامج، وتنفيذها وتقييمها. ولهذا السبب، أعربت عن أمل الاتحاد في أن تراعي كافة القرارات المتعلقة بالسياسات التي تتخذها اللجنتان الثانية والثالثة أثرها على المرأة وعلى الرجل وكيفية إسهام هذه القرارات في تحقيق هدف المساواة بين الجنسين.

٦٩ - **السيد بارسكي** (الاتحاد الروسي): قال إنه بمرور ٥٠ سنة على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ينبغي للمجتمع الدولي أن يجتمع ليقرر كيف يمكن تحقيق الاستمرار في تحسين مركز المرأة. وأعرب عن ترحيب

وفده بالتقدم الذي يرد وصفه في تقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة (A/53/308) واتفاقه مع الاستنتاج القائل بلزوم اتخاذ مزيد من الإجراءات - مثلا، خطة متوسطة الأجل على صعيد المنظومة للنهوض بالمرأة تشمل الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٥. وأعرب عن تأييد وفده لقرار عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في سنة ٢٠٠٠ لاستعراض تنفيذ منهاج عمل بيجين والتماس حل مشترك لأشد المشاكل التي تؤثر على المرأة حدة، مع مراعاة مصالح مجموعات الدول الإقليمية.

٧٠ - وأضاف قائلا إن الاتحاد الروسي ينفذ أحكام المؤتمر في ظل ظروف اقتصادية صعبة، ولكن ضمن إطار قانوني ثابت يشتمل على خطة عمل وطنية للنهوض بالمرأة حتى سنة ٢٠٠٠ وبرامج اتحادية محددة. وقال إنه عقد في ٢٧ و ٢٨ أيار/ مايو، في موسكو، مؤتمر تحت عنوان "المرأة والتنمية: الحقوق والواقع والتطلعات"، قدمت على إثره توصيات إلى الحكومة والبرلمان ودل على أن هناك هيئات عديدة في البلد تعمل جادة لإحراز مساواة حقيقية بين الرجال والنساء وتحقيق مشاركة المرأة في عملية صنع القرار. ويدل على ذلك أن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة روبنسون، أكدت على ارتفاع مستوى المشاركة السياسية للمرأة الروسية وأهمية إسهامها في عملية الاتجاه نحو الديمقراطية في البلد. فصوت المرأة الروسية يسمع في الميادين السياسية والاقتصادية على السواء، واحتلت امرأة مؤخرا منصب نائبة رئيس الوزراء. وقال إن الأزمة الاقتصادية العالمية تدل على ضرورة إعطاء أولوية لمشاكل المرأة، لا سيما في أوقات الاضطراب الاقتصادي. وينبغي للوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة أن توفر المساهمة التقنية للبرامج المصممة لمكافحة تأنيث الفقر، وتعزيز عمالة المرأة، ودعم النساء المقاولات. وإن مشاركة المرأة لا بد منها لحل كثير من المشاكل، ومنها المشاكل المتعلقة بالسياسة الاجتماعية، وقد دلت التجربة على أن الدولة تمكنت، بفضل مشاركة المرأة، من التغلب على مختلف الأزمات والوصول الى حالة إنمائية مستقرة.

٧١ - ومضى قائلا إن الاتحاد الروسي، الذي كان من بين البلدان الأولى التي أصبحت طرفا في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٨٠، هو في سبيل إعداد خمسة تقارير مرحلية عن تنفيذ الاتفاقية ويبذل قصارى جهده لتحسين مركز المرأة، على نحو ما يظهر في ورقة المعلومات الأساسية بشأن خطة العمل الوطنية لعام ١٩٩٧ التي قدمت مؤخرا الى الأمانة العامة. وأعرب عن أمل حكومته في أن تكون الأمم المتحدة، على عتبة الألفية الثالثة، مستعدة لمواجهة التحدي المتمثل في ضمان حياة كريمة وحقوق متساوية للمرأة.

٧٢ - **السيد رستم زاده** (أذربيجان): قال إن الجمهورية الأذربيجانية حاولت منذ استقلالها أن تقيم دولة ديمقراطية، وإن تحسين مركز المرأة هو من بين سبل تحقيق ذلك الهدف. وقال إنه يوجد بالفعل أساس قانوني ثابت يضمن حقوق المرأة وحرياتها، وآليات لتطبيق ذلك: فقد وقعت أذربيجان على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في عام ١٩٩٢، وجميع حقوق المرأة وحرياتها مضمونة في دستور أذربيجان وقوانينها (قانون العمل، والقانون المدني، وقانون العقوبات، والقوانين المتعلقة بالزواج والأسرة، والإجازة بأجر، والتقاعد، والعمالة، والشباب). كذلك شكلت الجمهورية بمرسوم لجنة الدولة لشؤون المرأة، وهذه اللجنة مسؤولة، في جملة أمور، عن زيادة عدد النساء العاملات في الدولة. وتوجد المرأة في جميع أجهزة الدولة، وتحتل في بعضها وظائف على المستوى الرفيع، وهي ممثلة في جميع ميادين النشاط.

٧٣ - وأضاف قائلا إنه ما زالت هناك، مع ذلك، مشاكل كثيرة لم تحل: عدوان جمهورية أرمينيا على أذربيجان، واحتلال واستغلال أكثر من ٢٠ في المائة من أراضيها، ووجود حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ لاجئ فروا من عمليات التطهير، وملايين المشردين، مما أدى الى تدهور خطير في الحالة الاقتصادية والاجتماعية، التي تؤثر على المرأة والطفل بصورة خاصة. وفي معكسرات الاعتقال في مدن يريفان وأبوفيان ولينيناكان الأرمينية، وفي منطقتي شوشا ودجنكندي (في المنطقة المحتلة من أذربيجان)، يحتجز النساء والأطفال رهائن. فوفقا لما ذكره مفوض الدولة في الجمهورية الأذربيجانية المعني بأسرى الحرب، اختفى ٨٥٨ ٤ من المواطنين الأذربيجانيين، منهم ٣١٦ امرأة، و ٦٠ طفلا، و ٢٥٤ مسنا. وقد رفضت حكومة أرمينيا تسليمهم الى لجنة الصليب الأحمر الدولية ولم تسمح لممثليهم بالدخول إلى المناطق التي يقيمون فيها. وإن النساء الأذربيجانيات المحتجزات في السجون الأرمينية يعانين من المعاملة المهينة والتعذيب.

٧٤ - وأردف قائلا إن وفده يحث من جديد تلك الدول التي تبني مجتمعات مسالمة وتعمل على إزالة جميع أشكال التمييز أن تستعمل نفوذها لدى حكومة أرمينيا للقيام فورا بتحرير نساء أذربيجان من المعتدين. وقال إن كثيرا من النساء يعشن في مخيمات اللاجئين والمشـــردين ولا يستطعن العمل، وليست لديهن موارد مالية، ولا يستطعن القيام بواجباتهن بوصفهن نساء وأمهات. وكثير منهن يحتجن إلى العناية الطبية بعد أن عانين من أهوال حملات التطهير الأرمينية وبعد أن شاهدن أطفالهن وأزواجهن واخوانهن يموتـــون. وقال إن معدل الولادات انخفض على الرغم من التدابير التي اتخذتها حكومة أذربيجان لدعم الأمومة. وإن الحكومة فعلت، وستظل تفعل، كل ما في وسعها لتحسين حالة هؤلاء النساء.

٧٥ - واختتم قائلا إن وفده يشكر الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإنسانية التي ساعدت أذربيجان على مواجهة الاحتلال بتوفير المساعدة المالية والإنسانية للاجئين، ومنهم النساء. وقد دفعت أذربيجان الغالي والنفيس من أجل تحقيق استقلالها وما زال عليها العمل الكثير لتعزيز هذا الاستقلال، لكنها لن تتخلى عن محاولاتها لإقامة مجتمع ديمقراطي وستفعل كل ما في وسعها لتمكين النساء الأذربيجانيات اللاتي عانين من مأساة العدوان المسلح من العودة إلى ديارهم بالسرعة الممكنة.

٧٦ - **السيدة هايله** (إريتريا): قالت إن الشعب الإريتري ما زال متأثرا بشدة بالمعلومات الغزيرة بشأن العلاقات الاجتماعية بين الرجال والنساء التي تطورت خلال الكفاح من أجل التحرير، وبسياسات الحكومة في ذلك المجال، وبأن المرأة شكلت على الأقل ٣٠ في المائة من جيش التحرير. فالتعبئة الاجتماعية التي جرت خلال الكفاح من أجل التحرير وعمل الدعوة الجاري الذي تضطلع به الحكومة ومختلف المؤسسات داخل البلد كانت بمثابة أساس متين للنهوض الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي بالمرأة. وإن تلك التجربة كانت بمثابة موجّه لمختلف أنشطة الاتحاد الوطني للمرأة الإريترية: كبرامج محو الأمية، والتدريب المهني، والدعوة، وتقديم الدعم القانوني، وكافة مشاريع التنمية، وكذلك المنشورات وحلقات العمل وخدمات إسداء المشورة المصممة لإعلام المرأة بحقوقها وبالخدمات المتاحة لها. أما التزام الحكومة فقد تم التأكيد عليه من جديد في سياستها بشأن القضايا المتعلقة بالجنسين، التي تضم العناصر الرئيسية التالية: ستبذل الجهود لتوعية المجتمع بشأن الدور الحاسم للمرأة في التحويل الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي والثقافي للبلد؛ وسيتم تعزيز الحقوق المتساوية للمرأة وتغيير جميع القوانين التي تنتقص من تلك الحقوق؛ وسيتم توسيع مشاركة المرأة في التعليم والنشاط الاقتصادي والعمالة؛

وسيجري العمل بتكنولوجيات مناسبة لتوفير العمل بغرض التخفيف من أعباء عمل المرأة في الأسرة المعيشية وفي الأنشطة الأخرى؛ وسيجري تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأم والطفل وتوسيعها؛ أما المساواة في الأجر عن الأعمال المتساوية القيمة فهي مضمونة.

٧٧ - ومضت قائلة إنه فيما يتعلق بالتشريعات، أجرت الحكومة تنقيحا للقانون المدني وقانون العقوبات لإلغاء زيجات الأطفال والزيجات المرتب، وحظر ثمن العروس والمهر، ورفع السن القانونية للزواج إلى ١٨ سنة، وكفالة حق المرأة بالتساوي في الشروع بإجراءات الطلاق. وقالت إن الإعلان الجديد المتعلق بالأراضي الذي اعتمدته الجمعية الوطنية لإريتريا في عام ١٩٩٤ يكفل حق حصول المرأة على الأرض من أجل السكن والزراعة على السواء عندما تبلغ سن الـ ١٨. وإن إريتريا وقّعت على صك الانضمام إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ويعترف دستورها بالمساواة بين الجنسين. وإن الدستور يحظر أي عمل من شأنه أن ينتهك حقوق الإنسان للمرأة أو يحد من مشاركتها؛ ويمنح الجنسية لأي شخص مولود لأب أو أم إريتريين؛ ويرسخ الحق في حرية الزواج وتأسيس الأسرة، مع المساواة في الحقوق والواجبات في جميع شؤون الأسرة. وفضلا عن ذلك، سـُن قانون يمنح إجازة أمومة بأجر لمدة ستين يوما، ومنح الحق القانوني في الجنسية للنساء والأطفال المولودين خارج نطاق الزوجية. وأخيرا، تم تنقيح قانون العقوبات بحيث حذفت منه جميع الفقرات التمييزية وأدخلت التدابير التي من شأنها حماية المرأة: فالاغتصاب يعاقب عليه بأقصى حكم بالسجن كما يعاقب بشدة على الاتجار بالنساء والبغاء.

٧٨ - واستأنفت قائلة إن الحكومة اتخذت أيضا إجراءات إدارية، منها إجراءات لمكافحة العنف العائلي - الذي لم يعد مشكلة خطيرة وفقا لما ذكرته السلطات الصحية وسلطات الشرطة والسلطات القضائية - وإجراءات لإعطاء المرأة فرصة متساوية في مجال التعليم. كذلك أدى التعاون فيما بين الوزارات إلى تعزيز الوعي بقضايا الجنسين. ولدى وزارة التعليم سياسة قوية لتعزيز تعليم الفتيات، تأخذ في الاعتبار العقبات التقليدية والثقافية، وتخطط لوضع برنامج متكامل يهدف إلى إشعار المعلمين بالقضايا المتعلقة بالجنسين، وتنقيح الكتب المدرسية، وزيادة التأكيد على تسجيل الفتيات في المدارس. وكذلك أسهمت وزارات أخرى، كوزارات العدل والمالية والعمل والزراعة، في تشجيع المرأة والنهوض بها. وارتفعت مشاركة المرأة في الحكومة من ٢٠ في المائة إلى ٣٠ في المائة عن طريق تحديد حصص ثابتة في الجمعية الوطنية والجمعيات الإقليمية، على أن يكون الهدف هو الوصول إلى نسبة ٥٠ في المائة.

٧٩ - وأردفت قائلة إنه في الميدان الاقتصادي، يعترف الإعلان الجديد المتعلق بالأراضي بأن مركز المرأة الأدنى كان نتيجة للاختلالات بين الجنسين التي نشأت من عدم التساوي في الفرص والحصول على الموارد الإنتاجية وما يتصل بها من منافع. فقبل الاستقلال، لم تكن معظم النساء تحصل على الائتمانات لأن الشروط كانت محابية لجنس دون آخر. وحاليا، لا توجد نظم بديلة فعلية للائتمان بالنسبة للمرأة، لكن الجهود تبذل لإقامة نظام ائتمانات ريفي للأسر المعيشية التي ترأسها امرأة، وقامت أكورد ACCORD، وهي منظمة دولية غير حكومية تعمل في الجزء الجنوبي من البلد، بإنشاء نظام للائتمانات على أساس المجتمع المحلي يتيح للمرأة الاقتراض دون ضرورة موافقة زوجها.

٨٠ - ومضت قائلة إنه على الرغم من أن المنجزات الإيجابية لا يمكن التقليل من قيمتها، ما تزال هناك عقبات كأداء تحول دون إحراز المرأة الإريترية للمساواة الحقيقية. فالقانون ينص على إطار لتحسين مركز المرأة، لكنه ينفَّذ على نحو متفاوت نتيجة للمواقف الثقافية المتأصلة؛ فما زالت قطاعات كبيرة من المجتمع الريفي والحضري تلجأ إلى القوانين العرفية فيما يتعلق بالزواج والطلاق وما زالت الممارسات التقليدية الخطيرة، كالختان، تسود في كثير من المناطق. ومع ذلك فإن لدى إريتريا الإرادة السياسية والالتزام الثابت بالنهوض بالمرأة وسوف تحرز هدفها قريبا ودون تأخير.

٨١ - **السيد المالكي** (البحرين): قال إن النهوض بالمرأة وحقوقها يجب أن يرافقه نهوض بالمجتمع، لأن المرأة تشكل نصف المجتمع كما تشكل الأساس للأجيال المقبلة. وما لم يتم الاعتراف بحقوق النساء، فلن يستطعن أن يؤدين دورا فعالا؛ وستكون لذلك عواقب مؤسفة وسيعيق تقدم المجتمع نفسه. وقال إن حكومته اتخذت سلسلة من التدابير لتنفيذ استنتاجات وتوصيات المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين.

٨٢ - وأضاف قائلا إن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية اتخذت، بالتنسيق مع السلطات الحكومية ومختلف المنظمات التي تعالج قضايا المرأة، قرارا وزاريا بإحداث آلية مسؤولة عن متابعة توصيات مؤتمر بيجين. وإن المرأة في البحرين تمارس جميع حقوقها، في ميدان التعليم وفي مكان العمل على حد سواء. وقد شكّلت لجان وطنية لوضع استراتيجيات للنهوض بالمرأة عموما كما شكّلت لجنة وطنية للمرأة للقيام عن كثب برصد تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الدولية. كما عقدت حلقات عمل مختلفة لزيادة الوعي الشعبي بدور المرأة وضرورة تزويدها بالحماية القانونية وأهمية حماية الأطفال وتعديل مختلف الأحكام التشريعية المتعلقة بهم.

٨٣ - واسترسل قائلا إن دولة البحرين تقدم للمرأة الحماية اللازمة والظروف الكافية للحيلولة دون حدوث أي نوع من التمييز والعنف، وذلك وفقا لروح الشريعة الإسلامية وجميع الاتفاقات والصكوك الدولية. ولدى البلد معلمات ومهندسات وطبيبات، وتدرس النساء في المدارس والجامعات على السواء.

٨٤ - **السيدة راجاوناريفيلو** (مدغشقر): قالت إن وفدها يؤيد تماما البيان الذي أدلت به ممثلة إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وأعربت عن اعتزازها بأن تكون مدغشقر من أوائل الدول التي صدقت على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وعن ترحيبها بتصديق ١٦٢ دولة بالفعل على هذه الاتفاقية، واقتناعها بأنه بحلول عام ٢٠٠٠ سيكون هدف التصديق العالمي على الاتفاقية قد تحقق.

٨٥ - ومضت قائلة إنه لا بد، تحقيقا لهذا الهدف، من بذل جهود مشتركة، والاضطلاع بحملات للتوعية، وإقناع بعض الدول بسحب تحفظاتها الموضوعية، ولا سيما التحفظات المتعلقة بالأحكام الرامية إلى إقرار المساواة الفعالة بين الجنسين. ورغم الاحتجاج بصفة عامة بالتشريعات الوطنية أو العادات الدينية أو الثقافية لتبرير هذه التحفظات، فإن الدافع وراءها في واقع الأمر هو رفض الاعتراف بالمساواة بين الجنسين في ميادين السياسة والتعليم والشؤون المدنية والقانونية وحقوق الأسرة.

٨٦ - وأكدت أنه لا بد لذلك من تفسير حقوق الإنسان من منظور المساواة بين الجنسين ومن إدماج هذا المنظور في السياسات والبرامج الحكومية. وسيلزم من أجل تحقيق هذه المساواة توافر الإرادة السياسية وإحداث تغيير في المواقف وحشد الموارد الضرورية لتهيئة بيئة مواتية لممارسة المرأة لحقوقها الأساسية، من قبيل الحق في الرعاية الصحية والحق في التعليم.

٨٧ - وأضافت قائلة إنه لا بد أيضا من إيلاء أولوية لأعمال العنف ضد المرأة وضرورة توافر المساعدة الدولية لمنع هذا العنف في المنزل وفي محل العمل وفي أوقات الحروب. وسيقتضي هذا سن تشريعات صارمة وزيادة الاحترام لهذه التشريعات على الصعيدين الوطني والدولي. وأعربت في هذا الصدد عن الترحيب بتعريف النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الذي اعتُمد مؤخرا في روما للاغتصاب والاستغلال الجنسي، وغيرهما من أشكال العنف الجنسي ضد المرأة على أنها جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب. وشددت على أهمية كفالة وجود عدد يتسم بالإنصاف من النساء بين قضاة هذه المحاكم. وفي هذا الصدد، أعربت عن رغبتها في التأكيد من جديد على توافر الالتزام والإرادة السياسية لدى بلدها كما يشهد بذلك تسمية مرشحة لشغل منصب قاض في المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، وتعيين نساء لتولي مناصب وزير الخارجية، ووزير السكان، ووزير الخدمة المدنية، وانتخاب مجموعة متنوعة من النائبات في الانتخابات التشريعية. وأوضحت أنه قد أحرز بالفعل قدر من التقدم: فعلى سبيل المثال، اعتُمد قانون يمنح المرأة الحق في الحصول على حصة متساوية من الأملاك العقارية، والقانون المسمَّى "بقانون ميسينتاكا"، الذي ينص على أن للمرأة أن تغادر منزل الزوجية إذا شعرت بأنها تتعرض لسوء معاملة، أو رأت إنكارا لحقوقها.

٨٨ - وأتبعت ذلك بقولها إن الفقر هو الحاجز الحقيقي الذي يحول دون النهوض بالمرأة. وأعربت عن الأمل في أن يقوم المجتمع الدولي، ولا سيما البلدان المتقدمة النمو والمنظمات الأقاليمية، بتوفير مزيد من المساعدة للبلدان النامية ولأقل البلدان نموا، حتى تتمكن من زيادة قدراتها على مكافحة الفقر وإحراز تقدم صوب القضاء تدريجيا على تأنيث الفقر.

٨٩ - واسترسلت قائلة إنه من الضروري أيضا تعزيز مساهمة المرأة في عمليات صنع القرارات، ووضع إطار قانوني أكثر مراعاة لهن. وفي هذا الصدد، ذكرت أن الرابطة المالاغاشية للحقوقيات تسهم مساهمة رئيسية في زيادة إدراك المرأة لحقوقها ووعيها بها؛ إذ تقوم عضواتها طوعا بزيارة المناطق الريفية لتسهيل سبل حصول النساء والفتيات على التعليم، ومشاركة المرأة في السياسة الوطنية عن طريق تسليم وثائق التسجيل المدني في إطار "عملية استخراج شهادات الميلاد". وبالإضافة إلى ذلك، فإن توفير سبل الحصول على الخدمات الصحية، والتدريب المهني، والتعليم، والمعلومات يدخل ضمن الأهداف الرئيسية للبرنامج الحكومي. وفي نفس الوقت، تدرج المنظمات غير الحكومية ومختلف الرابطات في أنشطتها توفير الصناديق الاجتماعية للمرأة من أجل تشجيعها على المشاركة في الأنشطة المتصلة بالأعمال التجارية من قبيل إنتاج الأشغال الحرفية. والمنسوجات، والمنتجات الزراعية، والاتجار فيها. ويوفر منح الائتمانات الصغيرة لبرنامج الحكومة أداة فعالة لحماية أشد فئات السكان ضعفا، وبخاصة المرأة، من الآثار الرئيسية للتكيف الهيكلي ونظام التجارة.

٩٠ - وفي الختام، كررت تأكيد النداء الذي وجهه وفدها باسم البلدان النامية، وخاصة البلدان التي تتعرض مثل مدغشقر لكوارث طبيعية من أجل تحسين وتعزيز التعاون الدولي والثنائي.

٩١ - **السيد ناكاندالا** (سري لانكا): أشار إلى التدابير العديدة التي اتخذها بلده من أجل تعزيز النهوض بالمرأة، وأكد الأولوية العالية التي توليها سياسات بلده لهذه المسألة.

٩٢ - وفيما يتعلق ببرنامج أنشطة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، قال إنه قد جرى الاضطلاع بعدة أنشطة للمتابعة بالاشتراك مع المنظمات الإقليمية. واستدرك قائلا إنه يرى من الواجب تعزيز هذه الأنشطة، كما يرى أن الصندوق يمكنه أن يسهم مساهمة هامة في تطوير المشاريع الموجهة إلى تحقيق أهداف، والتي من شأنها أن تعود بالنفع مباشرة على معظم فئات النساء المحرومة. وتحقيقا لهذا الهدف، يرغب بلده في العمل على نحو وثيق مع الصندوق.

٩٣ - وأعرب عن ترحيبه بالتقرير عن الاتجار بالنساء والفتيات (A/53/409)، المقدم من الأمين العام عملا بقرار الجمعية العامة ٩٨/٥٢. وذكر أنه قد أنشئت لجنة مسؤولة عن النظر في هذه المسألة في وزارة شؤون المرأة، وأنه قد تم في عام ١٩٩٧ إنشاء هيئة لحماية الطفل تحت الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية. وعلى الصعيد الإقليمي، أعد مشروع لاتفاقية إقليمية بشأن منع ومكافحة الاتجار بالنساء والأطفال بغرض البغاء، وستُبرم هذه الاتفاقية في اجتماع رؤساء دول أو حكومات رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي في عام ١٩٩٩.

٩٤ - وأعرب عن ترحيب وفده بتقرير الأمين العام عن تنفيذ نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، وذكر أن بلده قد عزز آليته الوطنية للنهوض بحقوق المرأة. وفي عام ١٩٩٧، تم تمديد ولاية وزارة شؤون المرأة. وأعدت خطة إنمائية مدتها ثلاث سنوات (١٩٩٨-٢٠٠٠)، وأنشئت مراكز لتنسيق الشؤون المتعلقة بنوع الجنس في الوزارات التنفيذية. وأضاف أن وزارة شؤون المرأة قد قامت، بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بعقد حلقتي عمل بشأن القضايا المتصلة بالمساواة بين الجنسين لصانعي السياسات ومخططيها. وبمساعدة من كندا، يعكف معهد إدارة التنمية في الوقت الراهن على العمل في مشروع يتعلق بتوعية الموظفين المدنيين بالقضايا المتعلقة بنوع الجنس. واعتمد مشروع لتشريع بشأن إنشاء لجنة وطنية معنية بالمرأة. وفضلا عن ذلك، يجري، بالتعاون مع أمانة الكمنولث، تنفيذ مشروع رائد يتعلق بإدماج منظور نوع الجنس في الميزانية الوطنية. ويهدف هذا إلى وضع منهجية لتحليل الميزانية تُمكن من توزيع البيانات حسب نوع الجنس اعتبارا من عام ١٩٩٩.

٩٥ - وأردف قائلا إن اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة تقوم، بمساعدة من منظمة العمل الدولية، بدراسة الآثار المترتبة على سياسات العولمة وتطوير اقتصاد سوقي، وبخاصة الآثار المترتبة على سياسات التكيف الهيكلي بالنسبة لمركز المرأة. وأضاف أن سري لانكا قد اعتمدت نهجا متعدد الجوانب إزاء الفقر، الذي ينبغي بالضرورة أن يستند القضاء عليه إلى النهوض بالمرأة وتمكينها. وفي الاجتماع الذي عُقد مؤخرا في كولومبو، كرر رؤساء دول أو حكومات رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الإعراب عن التزام الرابطة باستئصال الفقر في منطقة جنوب آسيا في وقت لا يتجاوز عام ٢٠٠٢.

٩٦ - **السيدة الرميثي** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إنه في عشية بزوغ القرن الحادي والعشرين، من الضروري الاعتراف بأهمية دور المرأة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. فمشاركة المرأة لا بد وأن تكون أمرا جوهريا لتحقيق التنمية المستدامة. ولكن نتائج منهاج عمل بيجين بعيدة تماما عن التجانس، إذ أن افتقار كثير من البلدان للهياكل الأساسية، أو تعرضها لكوارث طبيعية أو للاحتلال الأجنبي لأراضيها قد أثر تأثيرا ضارا على حالة المرأة، التي تفتقر إلى الخدمات الأساسية في مجالات من قبيل التعليم والصحة والإسكان والغذاء. وقد عرقلت سياسة المساعدة الراهنة التي تتبعها المؤسسات المالية الدولية وأوساط المانحين تنفيذ استراتيجيات الإصلاح، وكان لها أثر ضار على الجهود التي تبذلها البلدان النامية لتسهيل إدماج المرأة، وكفالة تمتعها الكامل بحقوقها، وتعزيز مشاركتها بوصفها من العناصر الفاعلة المنتجة في المجتمع. ولن يتحسن مركز المرأة إلا إذا أمكن كفالة إدماجها إدماجا كاملا في المجتمع على أساس من المساواة والعدالة واحترام المبادئ العالمية لحقوق الإنسان. ولا بد للمجتمع الدولي من دعم الجهود المحلية المبذولة تحقيقا لهذا الهدف. وأضافت قائلة إن وفدها يطلب إلى المؤسسات المالية الدولية والبلدان المانحة إعادة تقييم سياسات المساعدة التي تتبعها وإيلاء أهمية قصوى لاستعراض وتقييم استراتيجيات نيروبي التطلعية ومنهاج عمل بيجين في عام ٢٠٠٠. ولا بد للبرامج الدولية المتعلقة بالنهوض الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بالمرأة أن تضع في الاعتبار أعراف كل بلد وقيمه، بما فيها القيم الدينية. وقالت إن وفدها يعترف بقيمة الأنشطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، فهي ضرورية لتنفيذ ومتابعة البرامج الدولية للنهوض بالمرأة. وقالت إن الوفد يؤيد بصفة خاصة الأنشطة البحثية والدراسات الميدانية التي يمولها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة لصالح أقل البلدان نموا والبلدان التي ابتليت بالفقر نتيجة للحروب وغيرها من الويلات.

٩٧ - وأعربت عن القلق إزاء المعاناة التي تتعرض لها المرأة العربية والفلسطينية في الأراضي المحتلة. فهي ضحية لعنف السلطات الاسرائيلية التي تحرمها من حريتها وتطردها من ديارها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يمارس الضغط على إسرائيل للكف عن انتهاك قرارات الأمم المتحدة وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، وغيرها من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

٩٨ - ومضت قائلة إن دستور الإمارات العربية المتحدة الذي يستند إلى مبادئ الإسلام يكفل تحسين مركز المرأة وتمتعها بالمساواة أمام القانون وبحق تملك وإدارة الأموال وغير ذلك من الحقوق، مثل الحق في العمل، ويسلم بدورها الأساسي في جميع جوانب الحياة الأسرية، وبخاصة، عن طريق إنشاء نظام لإجازة الأمومة المدفوعة الأجر. ونتيجة للتدخل الشخصي من جانب رئيس الدولة، تحسنت حالة المرأة فيما يتعلق بأمور من بينها مشاركتها على أصعدة الإدارة وصنع القرارات في القطاعين العام والخاص. فالمرأة تشارك في المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل. وقد أنشئت مؤخرا لجنة وطنية للنهوض بالمرأة، عملا بإعلان ومنهاج عمل بيجين. ومن المهام الأخرى لهذه اللجنة السعي، من خلال برامج محو الأمية ورعاية الأمومة والطفولة، إلى تحسين مركز المرأة في المناطق الريفية والنائية لتمكينها من المشاركة في عملية التنمية الوطنية.

تولت السيدة ساندرو (نائبة الرئيس) رئاسة الجلسة.

٩٩ - **السيدة ألويزي سيانزايري** (رواندا): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وذكرت أن رواندا عضو في لجنة حقوق الإنسان ولجنة مركز المرأة. وقد اتخذت تدابير مختلفة لتنفيذ كل من أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ودستورها الذي يقضي بأن جميع المواطنين سواء أمام القانون. وأضافت قائلة إن حكومتها قد بدأت برنامجا واسع النطاق للإصلاح التشريعي بغية إلغاء أي أحكام تنطوي ولو ضمنا على تمييز ضد المرأة. وللمرة الأولى سيسن قانون بشأن المواريث والزواج. وسيصبح في إمكان المرأة أن تؤدي دورا نشطا في التنمية الوطنية. ويكتسب هذا مزيدا من الأهمية بالنظر إلى أن النساء، وهن في حالات كثيرة من الأرامل وربات الأسر، أصبحن يشكلن ٦٠ في المائة من السكان عقب الإبادة الجماعية التي وقعت في عام ١٩٩٤.

١٠٠ - واسترسلت قائلة إن حالة رواندا حالة مأساوية بصفة خاصة، نظرا لأن الإبادة الجماعية التي لم يكن لها مثيل من قبل من حيث اتساع نطاقها قد أودت بحياة ما يزيد على مليون من الروانديين وأصابت الناجين بصدمة مروعة. ومن الفظائع التي وقعت تعرض النساء للاغتصاب على أيدي جلادي أزواجهن. وأعربت عن ترحيب حكومتها لهذا السبب باعتراف المحكمة الجنائية الدولية التي يوجد مقرها في أروشا بأن هذه الأفعال جرائم ضد الإنسانية. وذكرت أن وفدها يوجه الشكر لجميع الوفود التي تصدت لهذه المسألة.

١٠١ - وأعربت عن تأييد حكومتها للأنشطة التي ينظمها المجتمع المدني من أجل المرأة. فقد أنشئ على سبيل المثال عدد من المنظمات لمساعدة الأرامل واليتامى من الروانديين، مما يوفر الدعم لعملية السلام والمصالحة الوطنية. ومن المشكلات الخطيرة الأخرى في رواندا تعرض كثير من النساء العائدات من المنفى للفقر واحتياجهن إلى اهتمام خاص.

١٠٢ - واسترسلت قائلة إنه بالرغم من جميع هذه الصعوبات، قامت حكومتها بتنفيذ سياسة لحماية حقوق المرأة. فعلى سبيل المثال، اعتمد في عام ١٩٩٦ قانون بشأن محاكمة المدعى عليهم باقتراف الإبادة الجماعية. وتسعى حكومتها أيضا إلى تحويل مبدأ المساواة بين الجنسين المنصوص عليه في الدستور إلى واقع فعلي؛ وهو ما سيكفل لكل من الرجل والمرأة الحق في تلقي التعليم، وفي العمل لقاء أجر، وفي التصويت. واستدركت قائلة إنه رغم عدم وجود عوائق قانونية تحول دون مشاركة المرأة في الشؤون العامة، فإنها غير ممثلة بصورة كافية في هيئات صنع القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأمية مستشرية بين النساء بشكل أكبر مما هي عليه بين الرجال رغم اضطلاع المرأة بدور أكثر أهمية فيما يتعلق بتنشئة الأطفال.

١٠٣ - وأتبعت ذلك بقولها إن حكومتها قامت، بغية التصدي لهذه الشواغل، باتخاذ خطوات لتحسين مركز المرأة. فوزارة شؤون الأسرة والمرأة، على سبيل المثال، يجري تمثيلها في الادارات الوزارية الأخرى وفي المجتمعات المحلية بغية إدماج منظور نوع الجنس في برامج الحكومة. وجرى أيضا الاضطلاع بحملات إعلامية لتعرف المرأة حقوقها وتتغلب على أوجه التحيز الاجتماعي. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت الحكومة برنامجا يجري بموجبه إنشاء منظمات يمكن للمرأة من خلالها التعريف بأفكارها وإثارة مشاكلها على جميع مستويات الإدارة، مما يعزز من مشاركتها في الحياة العامة. وأضافت أن الحكومة تدعم أيضا مشاركة المرأة في التنمية، ولذلك تساعد المنظمات النسائية التي تشجع على إنشاء المشاريع التجارية الصغيرة.

١٠٤ - وذكرت أنه على الصعيد الدولي، ستبذل رواندا، وهي عضو في لجنة حقوق الإنسان، كل ما في وسعها من جهد للمساهمة في السعي نحو إيجاد حلول للمشاكل التي تؤثر على المرأة. وقد عُقد في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ مؤتمران في كيغالي بشأن تنفيذ منهاج عمل بيجين، ومن المقرر أن تنشأ هناك أمانة مؤتمر البلدان الأفريقية المعني بالمرأة. وأعربت في هذا السياق عن امتنان رواندا للدعم الذي تتلقاه من المجتمع الدولي، والمنظمات الدولية، والبلدان الصديقة.

١٠٥ - **السيدة آغادجانيان** (أرمينيا): قالت إن المبادئ التوجيهية الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين تشكل أساسا صلبا للعمل الوطني والإقليمي والدولي من أجل النهوض بالمرأة. ولا بد من الحفاظ على الزخم الذي منحه منهاج عمل بيجين لمبدأ المساواة بين الجنسين، ودعمه عن طريق العمل الإيجابي. بيد أنه لا يمكن تحويل هذا المبدأ إلى واقع فعلي إلا إذا اتخذت الحكومات والمجتمع المدني خطوات لحماية جميع حقوق الإنسان للمرأة. ولبلوغ هذا لا بد من فهم أسباب انعدام المساواة بين الجنسين وعواقبه، ومن جمع البيانات الموزعة حسب نوع الجنس بشأن العوائق التي تحول دون تمتع المرأة تمتعا كاملا بحقوقها. وأوضحت أن أرمينيا التي شاركت مشاركة نشطة في أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة قد عقدت العزم على الوفاء بالتزاماتها وتحقيق الأهداف المحددة في إعلان ومنهاج عمل بيجين.

١٠٦ - ومضت قائلة إن أرمينيا قد بدأت في تنفيذ الاصلاح الاقتصادي والسياسي بعد حصولها على الاستقلال، ولكن الحالة في البلد خطيرة، فإلى جانب معاناته من مشاكل الاقتصاد الذي يمر بمرحلة انتقالية، فقد سدت أذربيجان طرق النقل التي يعتمد عليها، وعانى من أزمة حادة في الطاقة، ومن آثار زلزال مدمر. وعلاوة على ذلك، فقد استقبلت أرمينيا في الفترة من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٠ آلاف اللاجئين الذين فروا من أذربيجان في أعقاب المذابح التي اقترفت في سومغايت وباكو وأثناء الحرب في ناغورني كاراباخ. ويشكل اللاجئون ما يصل إلى ١٢ في المائة من سكان أرمينيا البالغ عددهم ٣ ملايين نسمة. وتواجه اللاجئات اللاتي وقعت كثيرات منهن ضحايا للعنف في أذربيجان، الكثير من الصعوبات، مثلهن في هذا مثل النساء اللاتي يعشن في المنطقة التي تأثرت بالزلزال. ورغم أن الحكومة قد بدأت برامج لمساعدة اللاجئين وسكان منطقة الكارثة، فهي لا تملك الموارد الكافية ومضطرة للاعتماد على المساعدة المقدمة من المنظمات الدولية وفرادى البلدان.

١٠٧ - واستطردت قائلة إن التشريعات الأرمينية قد نصت دائما على المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، ولكن التحدي الحقيقي يكمن في تغيير العقلية التقليدية، التي تقصر دور المرأة على عملها كزوجة وأم. وقد قدمت أرمينيا، في عام ١٩٩٧، تقريرها الأول إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بغية البدء في حوار والتمهيد لرصد مركز المرأة. وتحقيقا لهدف تحسين هذا المركز، أنشأت الحكومة لجنة معنية بالمسائل المتعلقة بنوع الجنس، تتألف من مسؤولين رفيعي المستوى من مختلف الوزارات ومن ممثلين للمنظمات غير الحكومية، وبدأت، استنادا إلى توصيات هذه اللجنة، في وضع خطة وطنية للنهوض بالمرأة. وعلى الرغم من جميع هذه التدابير، فما زالت المرأة الأرمينية لا تشغل المناصب الرفيعة، ومازالت غير ممثلة تمثيلا كافيا في البرلمان. ومن ثم، ستضطلع الحكومة ببعض الجهود لتهيئة الظروف المواتية لاستئصال الأفكار النمطية التي توجه المرأة نحو مسارات وظيفية معينة ولكفالة تمتع المرأة بنفس الحقوق والفرص التي يتمتع بها الرجل في جميع مجالات المجتمع.

١٠٨ - وأوضحت أنه بالرغم من إحراز قدر كبير من التقدم في الأمانة العامة من حيث النهوض بالمرأة، فمازال هناك الكثير مما يتعين عمله، وأعربت لذلك عن أمل وفدها في أن يستمر بذل الجهود لزيادة تمثيل النساء من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية ومن البلدان النامية. وأعربت أيضا عن الأمل في أن ينظر إلى عام ١٩٩٨ بوصفه علامة فاصلة على طريق تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

١٠٩ - **السيد إنغولفسون** (آيسلندا): قال إنه ليس من السهل تقييم نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ومنهاج عمل بيجين، اللذين يمثلان إسهاما طموحا في الكفاح الدولي من أجل حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين. وأضاف قائلا إن تقييم تنمية الأمم ورفاهها يجري وفقا للمؤشرين اللذين استحدثهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٥، وهما مؤشر التنمية المتصل بنوع الجنس ومقياس تمكين الجنسين. وأعرب عن الأمل في أن تؤخذ المساواة بين الجنسين دائما بعين الاعتبار لدى تقييم عملية التنمية.

١١٠ - وأضاف قائلا إن منهاج عمل بيجين يبين أن عدم المساواة له جذور عميقة وإنه يتفاوت من بلد لآخر ومن ثقافة لأخرى. وذكر أن حكومته قد أعدت خطة عمل لتعزيز المساواة بين الجنسين خلال الفترة ٢٠٠٠-١٩٩٨ تستند إلى توصيات لجنة حكومية معينة لتقييم مركز المرأة في ايسلندا فيما يتعلق بمنهاج عمل بيجين. وتهدف خطة العمل هذه إلى دمج المساواة بين الجنسين في جميع مراحل وضع السياسات وجميع التدابير التي تتخذها الدولة. وتحقيقا لهذه الغاية، سوف تتلقى الوزارات وغيرها من مؤسسات الدولة تعميما للتعريف بقرار اتخذته الحكومة يقضي بتوزيع كافة البيانات والتقارير الإحصائية على أساس نوع الجنس. وتتكون خطة العمل من طائفة واسعة من المشاريع، بما في ذلك دراسة ترمي إلى التحقق مما إذا كان وضع السياسات الرسمية يتم على أساس المساواة بين الجنسين، ومشروع بحثي بشأن القوة الاقتصادية لكل من الرجل والمرأة ووضعهما في المجتمع. وأثناء تنفيذ الخطة، سيجري بانتظام تقييم مشاريع القوانين الحكومية للتحقق من مراعاة المساواة بين الجنسين.

١١١ - وأكد أن لخطط العمل الدولية والتدابير الحكومية أهمية كبرى في التعجيل بتقدم المساواة بين الجنسين. واستطرد قائلا إن التضامن لازم أيضا فيما بين المنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام الإخبارية وأرباب العمل والنقابات العمالية. وأعرب عن أمل حكومته في أن يتمخض التشاور الموسع في آيسلندا بشأن منهاج عمل بيجين عن مزيد من التعاون بين مختلف القطاعات. فالمساواة بين الجنسين لا تعزز حقوق المرأة فحسب، وإنما تحسن أيضا نوعية الحياة وتمثل أفضل طريقة للإسهام في نمو الاقتصاد في العالم وتطوره.

١١٢ - **الرئيس**: أعلن أن اللجنة تختتم بذلك مناقشتها العامة ودعا الممثلين الذين يودون التحدث إعمالا لحق الرد إلى القيام بذلك.

١١٣ - **السيدة هادار** (إسرائيل): تكلمت إعمالا لحق الرد، فأعربت عن رغبتها في إيضاح سياسة حكومتها إزاء حدود إسرائيل الشمالية، أو بعبارة أخرى جنوب لبنان، كما حدث بالفعل في مختلف الرسائل التي وجهتها إلى الأمين العام. وأوضحت استعداد إسرائيل للامتثال لأحكام قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) في إطار يكفل تنفيذ جميع عناصر هذا القرار، بما في ذلك الهدفان المتمثلان في استعادة السلم والأمن الدوليين ومساعدة حكومة لبنان على ضمان استعادة سلطتها الفعلية. وإلى أن يتم اتخاذ ترتيبات مرضية، ليس أمام إسرائيل سوى ممارسة حقها

في الدفاع عن النفس حماية لسكانها المدنيين من الأعمال العدوانية التي تنطلق من الأراضي اللبنانية. وكما أشار رئيس وزراء إسرائيل، فمن الملابسات الغريبة أنه عندما تعرب إسرائيل عن استعدادها للانسحاب من جنوب لبنان، يفعل الجانب العربي كل ما في وسعه للحيلولة دون حدوث هذا. أما القول الذي لا يقل عن ذلك غرابة والذي يؤكد أن مركز المرأة الاقتصادي والاجتماعي في هذه المنطقة سوف يتغير بطريقة سحرية بانسحاب إسرائيل فهو أمر غير جدير بالنظر الجدي. فلو أرادت المرأة في جنوب لبنان حقا أن تسهم في إقامة دعائم السلام في المنطقة، لطلبت من حكومتها التعاون مع إسرائيل على تهيئة ظروف أمنية تجعل في الإمكان تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) في أسرع وقت ممكن.

١١٤- **السيد كيسنيي** (أوغندا): تكلم إعمالا لحق الرد فقال إن وفد جمهورية الكونغو الديمقراطية وجّه في الجلسة السابقة قذفا ضد حكومته وبلده وذلك بتوجيه اتهامات باطلة لم تكن لها علاقة بالبند قيد المناقشة. وأضاف إن سجل الجنود الأوغنديين بجميع البعثات التي شاركوا فيها، بما في ذلك عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، معروف جيدا. وذكر أن حكومته ملتزمة التزاما تاما بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا سيما فيما يتعلق بالمرأة والطفل؛ ومن ثم فإن تلك الادعاءات لا أساس لها وينبغي ألا تؤخذ مأخذ الجد.

١١٥- **السيدة أغادجيانيان** (أرمينيا): تكلمت إعمالا لحق الرد فقالت فيما يتعلق ببيان أذربيجان، إنه ليس لأحد أن يتكلم عن عدوان من أرمينيا على أذربيجان أو احتلالها لها. فالصراع المشار إليه قائم بين قوات الدفاع الذاتي التابعة لناغورني كاراباخ وحكومة أذربيجان. وقد أرسلت لجنة الصليب الأحمر الدولية عدة بعثات إلى أرمينيا، ولم يرد في تقاريرها شيء عن وجود "معسكرات اعتقال" في أي جزء من أرمينيا. ويعكس بيان ممثل أذربيجان استخفافا من جانبه، لأنه في الواقع هناك معتقلون أرمن في بلده، من بينهم عدد كبير من النساء والأطفال الصغار. وليس هناك نساء وأطفال معتقلون في أرمينيا، ولم يحدث هذا أبدا، وهو ما يتضح من تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية. ولم يُعتقل سوى من حاول دخول أرمينيا من أذربيجان من أفراد مسلحين أو مجموعات مسلحة. وعلاوة على ذلك، أفرجت حكومتها من طرف واحد عن جميع أسرى الحرب في آذار/مارس ١٩٩٦ كبادرة لحسن النوايا. وطلبت إلى أذربيجان أن تقوم بالمثل من أجل المساعدة في خلق مناخ من الثقة في المنطقة.

١١٦- **السيد نجم** (لبنان): تكلم إعمالا لحق الرد، فقال إن ممثلة القوات الإسرائيلية المحتلة يبدو أنها تعتقد أن العالم غافل عن قصف تلك القوات الجوي والبحري للقرى اللبنانية وعن أعمال القتل اليومية التي يتعرض لها المدنيون الأبرياء، والتي تشكل انتهاكا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وأضاف أن الهجوم على مقر الأمم المتحدة في نيسان/أبريل ١٩٩٦، الذي أدى إلى مصرع ١٠٦ مدنيين، يوضح وحشية الجرائم الإسرائيلية، التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في الحياة والعمل والأمن. ويحتل الجيش الإسرائيلي لبنان منذ عام ١٩٧٨؛ ويتحدى منذ عشرين عاما أحكام قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، بل يحاول كذلك تحريف مضمونه، مقوضا بذلك القانون الدولي. وما برحت إسرائيل تسعى إلى تغيير التركيب الديمغرافي للبلد وفرض مفهومها الخاص للسلام على لبنان. بيد أنها لن تفلح في ذلك، لأن لبنان يؤمن بالسلام على الوجه المحدد في قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) وبمبدأ الأرض مقابل السلام. وإن ما تصفه ممثلة قوات الاحتلال بأنه أعمال عدوانية هو على العكس من ذلك أمثلة سامية على المقاومة المشروعة ضد تلك القوات المحتلة. وقال إنه لم يكف عن الدهشة

أبدا لسعي ممثلة قوات الاحتلال لتبرير وجود جيش بلدها في لبنان وتوجيهها النصح للنساء اللبنانيات بالتدخل لدى حكومتهن لإقناعها بقبول شروط إسرائيل. إن لبنان لا يقبل نصيحتها. ويشير، من جانبه، على إسرائيل بسحب قواتها امتثالا لقرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨)، الذي هو الوسيلة الوحيدة لإحلال الاستقرار بالمنطقة.

١١٧- **السيد رستم - زاده** (أذربيجان): تكلم إعمالا لحق الرد، فقال إنه في حين أن أرمينيا تكلمت عن الاستخفاف، فإن حكومته تتكلم عن الوقائع، - الوقائع التي تُظهر أن هناك نزاعا بين بلدين، على عكس ما جاء بالبيان الذي أدلت به ممثلة أرمينيا. إن أرمينيا تواصل التسلح، فهناك بالفعل شحنات من المعدات العسكرية، بلغ إجمالي قيمة آخرها بليون دولار. وعلاوة على ذلك، أعلِن في عام ١٩٨٩ توحيد ناغورني كاراباخ مع أرمينيا، وتُسمي حكومة أرمينيا المنطقة "مقاطعة ناغورنو - كاراباخ" كما لو كانت جزءا تابعا لأرمينيا. واغتصبت قوات أرمينيا المنطقة، ناهيك عن الأحداث الأخرى الكثيرة التي توضح أنه كان هناك في الواقع عدوان من أرمينيا على أذربيجان. واتخذ مجلس الأمن عددا من القرارات لتنبيه المجتمع الدولي. وقد قدمت لجنة حكومية بشأن الأسرى واللاجئين والمفقودين المعلومات عن اللاجئين؛ ولم تصدر تقارير عـــن لجنة الصليب الأحمر الدولية، لأن ممثلي اللجنة لم يُسمح لهم بزيارة المعسكرات. ومن ناحية أخرى، لا يزال هناك ٠٠٠ ٢٠ أرمني يعيشون في باكو وفي بلدات أخرى في أذربيجان.

١١٨- **السيدة أغادجيانيان** (أرمينيا): قالت إن الإشارات الأذربيجانية إلى مشتريات أرمينيا من المعدات العسكرية لا علاقة لها بما تناقشه اللجنة. إذ تقع المسؤولية عن هذه المسائل على عاتق اللجنة الأولى واللجنة المشتركة المنشأة للتحقيق في المسألة. ولا ينبغي توجيه اتهامات ريثما تنتهي اللجنة من عملها. وأوصت بأن يقوم كل فرد بفحص تقارير لجنة الصليب الأحمر الدولية وغيرها من المنظمات الدولية التي قامت بزيارة أرمينيا.

١١٩- **السيد رستم - زاده** (أذربيجان): كرر تأكيد أن بياناته تستند إلى وقائع وأنه يجب أن تؤخذ الوقائع في الاعتبار. وأعرب عن تأييده لتسوية النزاع على أساس قرارات عام ١٩٩٦ التي اتخذتها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقال إن منح الاستقلال لناغورني كاراباخ يجب أن يُقبل داخل إطار أذربيجان، وفقا للمبادئ التي حددها قانون هلسنكي لعام ١٩٧٥. وأضاف أن البلد الوحيد الذي لا يمتثل لتلك المبادئ هو أرمينيا، التي تواصل تحدي قرارات منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومناهضة عملية السلام. وينبغي أن يتخذ المجتمع الدولي خطوات ترمي إلى ممارسة الضغوط وكفالة وقف العدوان.

١٢٠ - **السيدة كينغ** (المستشارة الخاصة لقضايا نوع الجنس والنهوض بالمرأة): قالت إن التعليقات التي أدلت بها شتى الوفود فيما يتعلق بتنفيذ المجالات الهامة الـ ١٢ بمنهاج العمل ستكون مفيدة جدا في إعداد معلومات أساسية عن الاستعراض والتقييم الشاملين للتقدم المحرز في إطار منهاج العمل.

١٢١ - وأضافت قائلة إنه قد أشير أيضا إلى مجالات اهتمام جديدة لدى الدول الأعضاء سوف تحتاج لجنة مركز المرأة إلى النظر فيها عند مناقشة دورتها القادمة للبرمجة؛ وتشمل تلك المجالات تأثير العولمة والأزمة المالية على المرأة، وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والقضاء على الفقر، وتدريب الرجال والنساء على حد سواء في مجال قضايا نوع الجنس، والتمكين للنساء من خلال التعليم ومهارات

تنظيم المشاريع، والعنف ضد المرأة، وتنفيذ التشريعات التي تشجع المساواة بين الجنسين، واستراتيجيات النهوض بالمرأة في الحياة السياسية. وسوف ينصب الاهتمام على جميع تلك القضايا في الألفية القادمة.

١٢٢ - وأعربت عن ارتياحها لاعتراف الوفود بضرورة وقيمة خطط العمل والاستراتيجيات الوطنية في تنفيذ مجالات الاهتمام الهامة في منهاج العمل والأولويات على الصعيد الوطني. وتتسم المعلومات عن تلك الخطط والبرامج بالأهمية البالغة بالنسبة للاستعراض الرفيع المستوى لتنفيذ منهاج عمل بيجين الذي سيجري في عام ٢٠٠٠. ووفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣١/٥٢، تعد الأمانة العامة، بالتشاور مع اللجان الإقليمية، استبيانا سيقدم إلى الحكومات في إطار التقارير المقدمة عن تنفيذ منهاج عمل بيجين. وأعربت عن تطلعها لتلقي ردود الحكومات على الاستبيان.

١٢٣ - وأردفت قائلة إن التأييد الكبير المعرب عنه لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومشروع البروتوكول الاختياري الملحق بها يشكل مصدر تشجيع لها، وأعربت عن أملها في اعتماد البروتوكول خلال دورة الفريق العامل المفتوح باب العضوية التي ستعقد في آذار/ مارس ١٩٩٩. ولاحظت أيضا باهتمام كبير التعليقات التي ذكرت أن تقديم التقارير في إطار الاتفاقية أفضى إلى اتخاذ إجراءات جديدة على الصعيد الوطني في عدة بلدان؛ وذكرت أن تلك الأمثلة تشكل أهمية في البرهنة على التطبيق العملي للمعاهدات الدولية.

١٢٤ - وأعربت عن ارتياحها للدعم الذي أعربت عنه الدول الأعضاء لتوزيع الوظائف بين الجنسين بشكل متكافئ في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يجري اتخاذ عدد من الخطوات الجسورة لتحسين الحالة. وفيما يتعلق بمسألة العنف ضد المرأة، أعربت عن شكرها للوفود التي أيدت إدراج العنف القائم على نوع الجنس، لا سيما في أوقات المنازعات المسلحة، في النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وأعربت بعض الدول عن قلقها الشديد إزاء استمرار حوادث العنف الجنسي ضد المرأة. وأحاطت علما أيضا مع التقدير بالبلدان التي أعربت عن مساندتها للجهود المبذولة للقضاء على الاتجار بالنساء وعلى الممارسات التقليدية أو العرفية التي تؤثر على صحة النساء والفتيات على الصعيدين الوطني والدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٣٠

- - - - -